مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

التدابير غير التعريفية

من الألف إلى الياء

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

التدابير غير التعريفية

من الألف إلى الياء

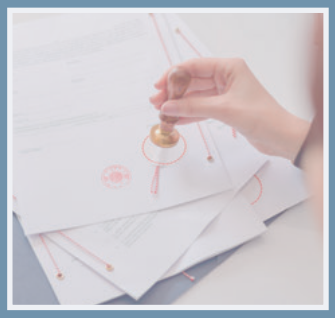

الأمم المتحدة
جنيف، 2021

© 2022، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع من خلال النفاذ المفتوح، بالامتثال لرخصة المشاع الإبداعي التي أنشئت للمنظمات الحكومية الدولية، في الرابط: http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/.

والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات المعرب عنها هنا هي آراء المؤلف (المؤلفين)، وهي لا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو مسؤوليها أو دولها الأعضاء.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور أو في أي من خرائطه ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويُسمح بنسخ واستنساخ مقتطفات من هذا المنشور بشرط الإشارة إلى مصدرها.

من منشورات الأمم المتحدة، صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/DITC/TAB/2021/3

eISBN: 978-92-1-001192-1

المحتويات

شكر وتقدير v
1- مقدّمة: برنامج الأونكتاد للتدابير غير التعريفية 1
2- التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية 2
3- جمع البيانات العالمية عن التدابير غير التعريفية 5
4- نشر البيانات عن التدابير غير التعريفية 7
5- احصاءات التدابير غير التعريفية 9
6- التدابير غير التعريفية والتنمية المستدامة 12
7- التقدير الكمي لآثار تكلفة التدابير غير التعريفية 15
8- التكامل الإقليمي العميق: طريقة المسافة التنظيمية 18
9- دور المعايير الدولية 21
10- الآثار على نطاق الاقتصاد: التدابير غير التعريفية في نماذج التوازن العام القابل للحوسبة 23
11- التدابير غير التعريفية من منظور جنساني 26
12- التدابير غير التعريفية والبيئة 28
13- التدابير غير التعريفية خلال الجائحة 30
14- مجموعة أدوات لتقييم فعالية التدابير غير التعريفية من حيث التكلفة 33
15- بناء القدرات وأكاديمية الأونكتاد الإلكترونية للتدابير غير التعريفية 35

الأشكال

1 برنامج الأونكتاد للتدابير غير التعريفية 1
2 سير العمل في تصنيف التدابير 5
3 بوابة النشر لنظام التحاليل والمعلومات التجارية: مثال على نتائج البحث 7
4 مؤشرات التدابير غير التعريفية، بحسب مستوى التنمية 10
5 مؤشرات التدابير غير التعريفية، بحسب مستوى التنمية والقطاع 10
6 مؤشرات التدابير غير التعريفية، بحسب نوع التدبير 11
7 حصة التدابير غير التعريفية التي تتناول مباشرة أهدافاً معينة للتنمية المستدامة 13
8 آثار السياسات التجارية لمجموعة العشرين على صادرات أقل البلدان نموا في قطاعات مختارة: خسائر الصادرات 15
9 التكاليف، بالمكافئات القيمية، في الأسواق الخارجية، بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدى البلد المصدّر 16
10 المكافئات القيمية للتدابير غير التعريفية، بحسب الفئة العامة للمنتجات 17
11 خريطة المسافة التنظيمية: القطاع الزراعي 19
12 رابطة أمم جنوب شرق آسيا: تكاليف التدابير التقنية والتخفيضات المحتملة 20
13 خريطة المسافة التنظيمية: قطاعات الأغذية الزراعية 22
14 منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ: مكاسب الرفاه في ظل سيناريوهات مختلفة تشمل خفض التعريفات الجمركية ومعالجة التدابير غير التعريفية 24

15 الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: مكاسب الرفاه في ظل سيناريوهات مختلفة من التعاون التنظيمي 24
16 التدابير غير التعريفية ونوع الجنس: نهج ذو مستويين 26
17 التدابير التجارية المتعلقة بالجائحة 30
18 التدابير غير التعريفية المستخدمة بكثرة 30
19 فئات المنتجات المستهدفة بالتدابير غير التعريفية 31
20 أهداف التدابير غير التعريفية 31
21 مجموعة أدوات لتقييم فعالية التدابير غير التعريفية من حيث التكلفة: ركائز الاستعراض الرئيسية 33
22 مجموعة أدوات لتقييم فعالية التدابير غير التعريفية من حيث التكلفة: نهج النشر في خمس خطوات 34

الجداول

1 التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، بحسب الفصل 2
2 تصنيف التدابير غير التعريفية: الهيكل الشجري 3
3 الروابط المباشرة بين التدابير غير التعريفية وأهداف التنمية المستدامة 12
4 التدابير غير التعريفية: مثال على تحديد مجالات البيانات وفق المسافة التنظيمية 18
5 نظرة عامة على التدابير غير التعريفية الواردة في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة 28

شكر وتقدير

أعدّ هذا الملخص كريستيان كنيبل، بإشراف عام من رالف بيترز، وساهم فيه من قسم المعلومات التجارية بفرع التحليل التجاري لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بالأونكتاد كل من: مالك كين؛ ونارمين خليلوفا؛ وكريستيان كنيبل؛ وسول لي؛ ومينغكونغ لي؛ وصموئيل مونيانيزا؛ وأليساندرو نيستيتا؛ وتشي لو نغو؛ ودينيس بينيلو ريال؛ ورالف بيترز؛ وديفيا برابهاكار. وقدم التعليقات غراهام موت.

وحررت النص دائرةُ الدعم الحكومي الدولي بالأونكتاد. وقامت بعمليات النشر المكتبي وإعداد الغلاف جينيفر تاكاردون ميركادو.

1- مقدّمة: برنامج الأونكتاد للتدابير غير التعريفية

تشكل اللوائح المتعلقة بالتجارة، مثل الشروط المتعلقة بالمنتجات والإنتاج، وتقييم الامتثال، عوامل تحدد بشكل متزايد ملامح التجارة من خلال التأثير في تحديد مَن يتاجر وبماذا يتاجر وبأية كميات. وتمثل هذه التدابير غير التعريفية تحديات كبيرة لصنّاع السياسات، والمستوردين، والمصدّرين. ويهدف العديد من التدابير غير التعريفية أساساً إلى حماية الصحة العامة، أو السلامة، أو البيئة، ولكنها تؤثر أيضاً بشدة في التجارة من خلال تكاليف الأنشطة الإعلامية، والامتثال، والتراتيب الإجرائية. والتدابير غير التعريفية هي تدابير للسياسة العامة تختلف عن التعريفات الجمركية العادية، ويمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في السلع، من حيث تغيير كمياتها المتداولة أو أسعارها، أو تغيير كمياتها وأسعارها معاً[1]. وهذا تعريف محايد لا ينطوي على حكم بشأن مشروعية تلك التدابير، أو بشأن اتجاه تأثيرها المحتمل على التجارة. فالتدابير غير التعريفية يمكن أن تقلص حجم التجارة، في حالة ارتفاع التكاليف التجارية، مثلاً، كما يمكن أن تزيد من ذلك الحجم عندما تزداد الثقة في المنتجات الأجنبية، مثلاً. ويشمل هذا المفهوم مجالاً واسعاً من تدابير السياسة العامة. ويمكن التمييز بين فئتين عريضتين، كالتالي: تدابير السياسة العامة التقليدية مثل الحصص وتدابير مراقبة الأسعار، وهي تهدف عموماً إلى التأثير على التجارة؛ والتدابير التقنية التي تهدف في الغالب إلى حماية الصحة والسلامة والبيئة، ولا سيما تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة. والعديد من التدابير غير التعريفية التنظيمية ضرورية بشكل لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. والحواجز غير التعريفية مجموعةٌ فرعية من التدابير غير التعريفية وُضعت لأغراض حمائية، أو هي تتسم بدرجة من التقييد تتجاوز الحد اللازم لتحقيق أهداف السياسة العامة.

ويُعدّ فهم استخدامات التدابير غير التعريفية وانعكاساتها أمراً ضرورياً في صياغة الاستراتيجيات الإنمائية الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن زيادة الشفافية في التدابير غير التعريفية وفهمها أن يساعد التجار في الإلمام بالشروط التي يتعين عليهم تلبيتها، وفي بناء قدرات صنّاع السياسات والمفاوضين التجاريين والباحثين على تحقيق التوازن بين خفض تكاليف التجارة وتحقيق الأهداف العامة.

ويسهم برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للتدابير غير التعريفية في زيادة الشفافية وفي تعزيز اللوائح الجيدة (الشكل 1).

الشكل 1 | برنامج الأونكتاد للتدابير غير التعريفية

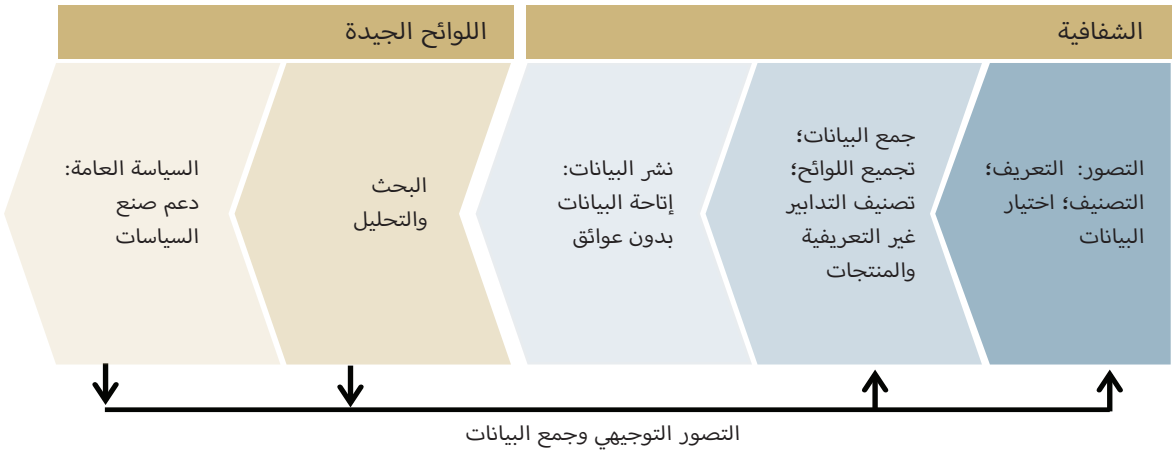

المصدر: الأونكتاد.

وتقدم هذه الخلاصة لمحة عامة عن جهود الشفافية العالمية، بما فيها ما يتعلق بالتصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، وجمع البيانات، ونشر البيانات، فضلاً عن مناهج وضع اللوائح الجيدة، بما في ذلك نتائج البحوث وأدوات التحليل الحديثة، والآثار الاجتماعية، مثلما يتصل بالاعتبارات الجنسانية وبالتأثيرات البيئية، كما تتضمن الخلاصة مجموعة من الأدوات لتقييم فعالية التدابير غير التعريفية من حيث التكلفة، والأكاديمية الإلكترونية للتدابير غير التعريفية. ويقدم كل فصل نقاطاً بارزة من أعمال الأونكتاد ومواد مرجعية تحيل إلى مراجع إضافية.

(1) وفق التعريف الذي وضعه فريق الدعم المتعدد الوكالات، انظر الأونكتاد، (2010). *Non-tariff Measures: Evidence from Selected Developing Countries and Future Research Agenda*. (من منشورات الأمم المتحدة. نيويورك وجنيف).

2- التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية

مع تزايد دور التدابير غير التعريفية وأهميتها في التجارة الدولية، تزايد الطلب أيضاً على بيانات منهجية ومتسقة وقابلة للمقارنة بشأن التدابير غير التعريفية.

ويقوم الأونكتاد بعمل طلائعي في تحديد التدابير غير التعريفية وتصنيفها. وقد بدأ الأونكتاد في عام 2006، بالتعاون مع فريق الدعم المتعدد الوكالات (الأونكتاد، 2010)، في وضع تعريف للتدابير غير التعريفية، وتصنيف مشترك لها. وكان الهدف من وضع اللغة المشتركة هو إيجاد فهم مشترك للتدابير غير التعريفية، وإتاحة جمع بياناتها، وتقديرها كمياً، وتحليلها، وتعزيز شفافيتها. ويتألف فريق الدعم المتعدد الوكالات من الأونكتاد ومن الجهات التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومركز التجارة الدولية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

وأسفر عمل فريق الدعم المتعدد الوكالات عن وضع تصنيف للتدابير غير التعريفية في عام 2012. ويجري منذ ذلك الحين تنقيح التصنيف لاستيعاب متغيرات واقع التجارة الدولية واحتياجات جمع البيانات. ويعود أحدث تنقيح أجراه الفريق إلى الفترة 2016–2019 ونتج عنه الإصدار الأخير من *التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية* (الأونكتاد، 2019). وقد أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة ذلك التصنيف.

2-1 نظرة عامة على التصنيف

يتألف *التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية* (الأونكتاد، 2019) من 16 فصلاً تغطي فئات مختلفة من التدابير (الجدول 1). وتغطي الفصول الخمسة عشر الأولى (ألف إلى سين) التدابير غير التعريفية المتصلة بالاستيراد، أي الشروط التي يفرضها بلد ما فيما يتعلق بالمنتجات المستوردة، ويغطي الفصل الأخير (عين) التدابير المتعلقة بالتصدير، أي الشروط التي يفرضها بلد ما فيما يتعلق بالمنتجات المصدَّرة. وهناك تمييز بين التدابير التقنية (الفصول من ألف إلى جيم) والتدابير غير التقنية (الفصول من دال إلى سين). وتشمل التدابيرُ التقنية تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، فضلاً عن عمليات الفحص السابق للشحن، والإجراءات الرسمية الأخرى، وهي تهدف في الغالب إلى تحقيق أهداف السياسة العامة، مثلما يتعلق بحماية حياة وصحة الإنسان والنبات والحيوان، أو الأمن القومي أو البيئة. وبالرغم من أن تركيز تلك التدابير التقنية الأساسي لا يتعلق بالتجارة وأنه يمكن تطبيقها أيضاً على المنتجين المحليين، فإنها تنظم مع ذلك التجارة الدولية وتؤثر فيها، وتُعتبر بالتالي تدابير غير تعريفية. وتغطي التدابير غير التقنية مجموعة من السياسات، منها السياسات التجارية التقليدية مثل التدابير الطارئة لحماية التجارة، بما في ذلك مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية (الفصل دال)، والحصص، والترخيص غير التلقائي بالاستيراد (الفصل هاء) وتدابير مراقبة الأسعار، والتدابير شبه التعريفية (الفصل واو).

الجدول 1 | التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، بحسب الفصل

التدابير المتعلقة بالواردات	التدابير التقنية	ألف	تدابير الصحة والصحة النباتية
		باء	الحواجز التقنية أمام التجارة
		جيم	الفحص السابق للشحن والإجراءات الرسمية الأخرى
	التدابير غير التقنية	دال	التدابير الطارئة لحماية التجارة
		هاء	الترخيص غير التلقائي بالاستيراد، والحصص، والمحظورات، وتدابير التحكم في الكميات، وسائر التدابير التقييدية المتخذة بخلاف ما يتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية أو بالحواجز التقنية أمام التجارة
		واو	تدابير مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية
		زاي	تدابير التمويل
		حاء	التدابير المؤثرة على المنافسة
		طاء	تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة
		ياء	القيود على التوزيع
		كاف	القيود على خدمات ما بعد البيع
		لام	الإعانات وأشكال الدعم الأخرى
		ميم	القيود على المشتريات الحكومية
		نون	الملكية الفكرية
		سين	قواعد المنشأ
التدابير المتعلقة بالتصدير		عين	

المصدر: الأونكتاد، 2021.

2-2 الهيكل الشجري التفصيلي للتصنيف

لتصنيف التدابير غير التعريفية هيكلٌ شجري يتفرع فيه كل فصل من الفصول الستة عشر إلى عدة مجموعات فرعية تسمح بتصنيفٍ أكثر تفصيلاً. وينقسم كل فصل إلى فئات بمستويات يصل عددها إلى ثلاثة؛ فالفصل ألف، على سبيل المثال، يتكون، في أدق مستويات تفاصيله، من 34 رمزاً للتدابير غير التعريفية (الجدول 2).

الجدول 2 | تصنيف التدابير غير التعريفية: الهيكل الشجري

ألف-	تدابير الصحة والصحة النباتية			
	ألف 1	المحظورات و/أو القيود على الواردات لأسباب تتصل بالصحة والصحة النباتية		
		(...)		
	ألف 2	الحدود المسموح بها من المخلفات، وتقييد استخدام المواد		
		(...)		
	ألف 8	تقييم الامتثال فيما يتعلق بشروط الصحة والصحة النباتية		
		ألف 81	شرط تسجيل المنتَج والموافقة عليه	
		ألف 82	الشروط المتعلقة بالاختبار	
		ألف 83	شرط تقديم الشهادات	
		ألف 84	شرط الفحص	
		ألف 85	الشروط المتعلقة بإمكانية التتبع	
			ألف 851	منشأ المواد والأجزاء
			ألف 852	تاريخ التجهيز
			ألف 853	توزيع المنتجات وموقعها بعد التسليم
			ألف 859	شروط إمكانية التتبع غير الواردة في موضع آخر
		ألف 86	شروط الحجر الصحي	
		ألف 89	تقييم الامتثال فيما يتصل بالشروط المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية التي لا ترد في موضع آخر	
	ألف 9	تدابير الصحة والصحة النباتية التي لا ترد في موضع آخر		

المصدر: الأونكتاد، 2021.

2-3 مواقع مفيدة[2]

الأونكتاد (2021). تصنيف التدابير غير التعريفية. متاح على الرابط: https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/NTMs-classification.

(2) ملاحظة: اطّلع على جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الهوامش، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

4-2 مراجع إضافية

UNCTAD (2010). *Non-tariff Measures: Evidence from Selected Developing Countries and Future Research Agenda* (United Nations publication. New York and Geneva).

الأونكتاد (2019). *التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، إصدار عام 2019* (منشور الأمم المتحدة. رقم المبيع A.19.II.D.14. نيويورك، وجنيف).

الأونكتاد (2021). *مبادئ توجيهية لجمع البيانات الرسمية عن التدابير غير الجمركية [غير التعريفية]*، إصدار 2021، (منشور الأمم المتحدة. نيويورك، وجنيف).

3- جمع البيانات العالمية عن التدابير غير التعريفية

يقود الأونكتاد منذ تسعينيات القرن الماضي الجهود الدولية لجمع البيانات عن التدابير غير التعريفية. وتشهد التغطية القُطرية وجودةُ البيانات تحسناً سريعاً، لا سيما منذ أن تعزز في عام 2012 النهجُ المستخدم في جمع البيانات، وتوسّع التعاون مع العديد من الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين، فضلاً عن الشروع في عام 2020 في استخدام أداة إدخال البيانات عبر الإنترنت في إطار نظام التحاليل والمعلومات التجارية. وتُجمع البيانات عن التدابير غير التعريفية الرسمية من خلال تحديد جميع الوثائق التشريعية الوطنية المتعلقة بالتجارة، وتحليلها بعمق، وتحويل ما تتضمنه من معلومات إلى بيانات كمية ونوعية في قاعدة بيانات. وتُستخدم نفس منهجية جمع البيانات وتصنيفها مع جميع البلدان، بما يتماشى مع *التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية*، و*المبادئ التوجيهية لجمع البيانات عن التدابير غير التعريفية الرسمية* (الأونكتاد، 2019؛ الأونكتاد، 2021).

وتتمثل الخطوة الأولى في إنشاء فريق وطني للتعاون مع الأونكتاد في جمع البيانات، يتألف عموماً من مسؤولين حكوميين، وممثلين عن معاهد البحوث، وخبراء مستقلين. ويتلقى الفريق تدريباً من خلال دورة الأونكتاد الدراسية لجمع البيانات عن التدابير غير التعريفية، عبر الإنترنت ومن خلال حلقات عمل بالحضور الشخصي (انظر الفصل 15). وتساعد الدورات التدريبية في بناء القدرات الوطنية على تصنيف التدابير غير التعريفية والمنتجات، واستخدام نهج لجمع البيانات يتسم بالاتساق وبالقابلية للمقارنة.

والخطوة الثانية هي عملية جمع البيانات، وتبدأ بتحديد مصادر المعلومات عن القواعد التنظيمية في بلد ما، مثل القوانين والمراسيم والتوجيهات، بما في ذلك اللوائح التقنية الموضوعة خارج الحدود والتي قد تنطبق أيضاً على المنتجات المحلية. وخلافاً للتعريفات الجمركية، التي تُنشر بانتظام وبشكل شامل في جدول التعريفات، غالباً ما تكون اللوائح غير التعريفية مبعثرة في عدة مصادر ووثائق. ويسعى الفريق، في هذا الصدد، إلى التأكد من شمولية البيانات وتغطيتها لجميع التدابير غير التعريفية المطبقة على الواردات والصادرات. وتسجَّل المعلومات الببليوغرافية لكل وثيقة ولائحة في قاعدة البيانات لضمان إمكانية الرجوع إلى مصادرها.

وبعد تحديد اللوائح ذات الصلة وتسجيلها، يصنَّف كل بند محدد تحت أحد رموز التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، التي يتجاوز عددها 400 رمز (الأونكتاد، 2019). ويمكن لكل لائحة أن تغطي عدة تدابير مختلفة، تتعلق، مثلاً، بالحد الأقصى المسموح به لمخلفات مبيدات الآفات، أو بشرط من شروط الفحص ذات الصلة. وبالنسبة لكل تدبير، تصنَّف أيضاً البلدانُ والمنتجات المتأثرة به تصنيفاً تفصيلياً، بالإضافة إلى الأهداف المنشودة من ذلك التدبير (الشكل 2). وتصنَّف المنتجات على مستوى الخط التعريفي الوطني، أو على مستوى الأرقام الستة في النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها، ضماناً لإمكانية ربط المعلومات الواردة في قاعدة البيانات بالتعريفات الجمركية وببيانات التجارة. ويقوم بالتحليل والترميز خبراءٌ مدرَّبون، ويراقب الأونكتاد عن كثب جودة البيانات خلال جمعها وفي نهاية العملية، للتأكد من اتساقها.

الشكل 2 | سير العمل في تصنيف التدابير

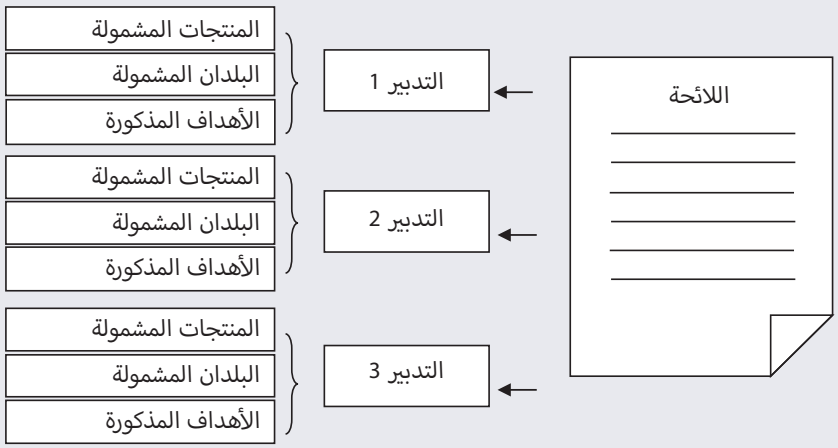

المصدر: الأونكتاد، 2021.

واستعرض جامعو البيانات على الصعيد العالمي مئات الآلاف من صفحات المستندات التنظيمية. وتغطي قاعدة البيانات الآن أكثر من 100 بلد وأكثر من 15 000 لائحة مختلفة وما يقرب من 60 000 تدبير متميز. ويجري في عدد من البلدان تحديث البيانات من حين لآخر أو بانتظام. ولتحديث البيانات أهميةٌ بالغة لأن اللوائح التجارية تتغير في كثير من الأحيان بإدخال لوائح جديدة أو تعديل أو إلغاء لوائح قديمة. وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه جهودَ جمع البيانات هو ضمان استدامتها. ويسعى الأونكتاد إلى التعاون مع الحكومات من أجل تعزيز القدرات، بهدف القيام بجهد مشترك لجمع وحفظ البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية، بطريقة مستمرة وفعالة.

3-1 مواقع شبكية مفيدة

الأونكتاد (2021). Data collection. متاح على الرابط: https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/NTMs-data-collection.

3-2 مراجع إضافية

الأونكتاد (2019). *التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، إصدار عام 2019* (منشور الأمم المتحدة. رقم المبيع A.19.II.D.14. نيويورك، وجنيف).

الأونكتاد (2021). *مبادئ توجيهية لجمع البيانات الرسمية عن التدابير غير الجمركية [غير التعريفية]*، إصدار 2021، (منشور الأمم المتحدة. نيويورك، وجنيف).

4- نشر البيانات عن التدابير غير التعريفية

يعمل الأونكتاد باستمرار على جمع ونشر معلومات قابلة للمقارنة عن التدابير غير التعريفية في جميع أنحاء العالم. وتوضع جميع البيانات التي يجمعها الأونكتاد والعديد من شركائه في قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية. وقد نمت قاعدة البيانات هذه وأصبحت الأكثر اكتمالاً بين مجموعات المعلومات المتاحة للجمهور حول التدابير غير التعريفية، وهي تغطي أكثر من 100 بلد و90 في المائة من التجارة العالمية، وتتميز بنهج موحد يضمن إمكانية المقارنة بين البلدان. وأنشأ الأونكتاد، بغرض إطلاع صناع السياسات ومساعدة التجار على نقل البضائع عبر الحدود، بوابة لنشر البيانات عن التدابير غير التعريفية، وهو يتعاون مع شركائه في إتاحة بوابات أخرى. والبوابات الرئيسية الثلاث هي:

- بوابة النشر لنظام التحاليل والمعلومات التجارية؛
- الحل التجاري العالمي المتكامل؛
- مكتب المساعدة لشؤون التجارة العالمية.

وهذه البوابات الثلاث تستمد معلوماتها عن التدابير غير التعريفية من نفس قاعدة البيانات، أي قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية. غير أن واجهات استخدامها مصممة لخدمة عملاء مختلفين.

4-1 *بوابة النشر لنظام التحاليل والمعلومات التجارية*

في عام 2021، نشر الأونكتاد إصداراً جديداً من بوابة النشر لنظام التحاليل والمعلومات التجارية. وبياناتُ التدابير غير التعريفية في هذه البوابة تُستمد مباشرة وفي الوقت الفعلي من قاعدة البيانات الأساسية، وتُستخدم في إدخال البيانات أداةٌ خاصة لضمان سلامة المعلومات واستكمالها. والبيانات متاحة للمستخدمين بدون عوائق أو حاجة إلى تسجيل. وبإمكان صناع السياسات أو المحللين الحكوميين أن يجمعوا معلومات عن التدابير غير التعريفية التي يطبقها شركاؤهم في التصدير، أو يستعرضوا التدابير التي يتبعونها في بلدانهم أو مناطقهم، لاستكشاف الفرص المتاحة لتعزيز اتساق السياسات والتعاون التنظيمي. وبإمكان المستوردين والمصدرين مقارنة الشروط التنظيمية المتعلقة بمنتجات معينة، عبر الأسواق (باستخدام كلمات رئيسية أو رموز منتجات النظام المنسق)، من خلال رسوم بيانية تفاعلية. وبإمكان الباحثين الوصول إلى مجموعات كبيرة من بيانات التحليلات الإحصائية، وتنزيل ملفات تحتوي على جميع التدابير غير التعريفية على مستوى الأرقام الستة في النظام المنسق. ويمكن للمستخدمين إجراء عمليات بحث مكيفة حسب الحاجة وبحسب البلد الذي ينفذ التدابير غير التعريفية، أو الأسواق المشمولة، أو المنتجات المشمولة، أو أنواع تلك التدابير (الشكل 3).

الشكل 3 | بوابة النشر لنظام التحاليل والمعلومات التجارية: مثال على نتائج البحث

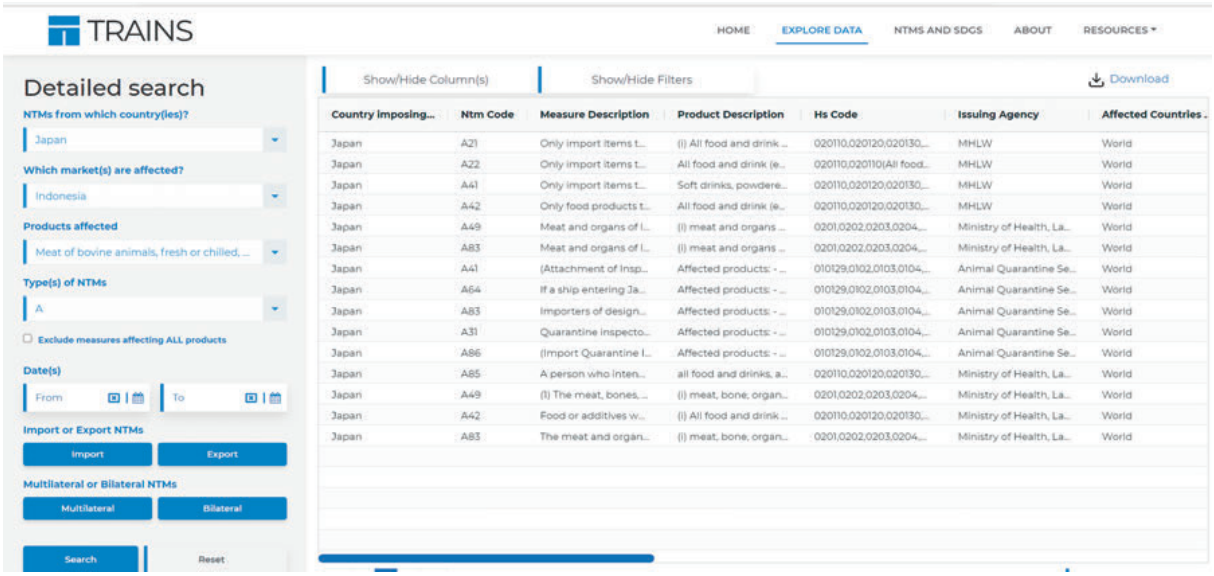

المصدر: الأونكتاد، 2021أ.

4-2 الحل التجاري العالمي المتكامل

توفر هذه البوابة بيانات عن التعريفات الجمركية وعن التدابير غير التعريفية مستمدة من نظام التحاليل والمعلومات التجارية، إضافة إلى بيانات عن تجارة البضائع الدولية مستمدة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية. ويشترك الأونكتاد والبنك الدولي في صيانة هذه البوابة. وبوابة نظام التحاليل والمعلومات التجارية مفيدة للغاية في التصفح والبحث الانتقائي عن معلومات محددة، في حين صُممت البيانات الموجودة في إطار الحل التجاري العالمي المتكامل لتلبية احتياجات التحليل الإحصائي ولإتاحة تنزيل مجموعات كبيرة من البيانات. وهناك أيضاً أدوات تحليلية متاحة لعمليات المحاكاة المتعلقة بالتعريفات والتجارة. وبإمكان المستخدمين، بعد إنشاء حساب وتسجيل الدخول، الوصول إلى البيانات عن التدابير غير التعريفية عن طريق اختيار القائمة الفرعية ذات الصلة (view and export raw data) تحت القائمة الرئيسية (quick search) وبإمكانهم اختيار البلدان والمنتجات وتنزيل البيانات الأولية بتنسيقات مختلفة.

4-3 مكتب المساعدة لشؤون التجارة العالمية

هذه البوابة هي مبادرة متعددة الوكالات يشترك في إدارتها كل من مركز التجارة الدولية، والأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية. وهي تهدف إلى تيسير البحوث السوقية التي تجريها الشركات، ولا سيما المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال دمج معلومات التجارة ومؤسسات الأعمال في بوابة إلكترونية واحدة. وتعتمد المبادرة على بيانات مستمدة من المنظمات الثلاث، وتضيف إليها معلومات من منظمات شريكة، منها الهيئات التالية: مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية. وتمثل هذه البوابة حلاً متكاملاً يتيح لرواد الأعمال في جميع أنحاء العالم معلومات عن التجارة العالمية. ويمكن للشركات أن تقارن من خلال هذه البوابة الطلبَ على منتجاتها عبر مختلف الأسواق، وأن تستكشف التعريفات وغيرها من شروط الوصول إلى الأسواق، وتفاصيل الوصول المتعلقة بالمشترين، والاطلاع على مختلف عمليات التصدير المحلية، والعثور على شركاء الأعمال.

4-4 مواقع شبكية مفيدة

Global Trade Help Desk (2021). Available at https://globaltradehelpdesk.org.

UNCTAD (2021a) TRAINS online. Available at https://trainsonline.unctad.org.

UNCTAD (2021b). Data dissemination. Available at https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/NTMs-data-dissemination.

World Integrated Trade Solution (2021). Available at https://wits.worldbank.org.

5- احصاءات التدابير غير التعريفية

5-1 إحصاءات عن استخدام التدابير غير التعريفية

يمكن استخدام قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية لإنتاج إحصاءات عن التدابير غير التعريفية. وهناك ثلاثة مؤشرات أساسية تُظهر مدى استخدام التدابير غير التعريفية كأدوات للسياسة العامة، وتقدم معلومات عن تواتر استخدام البلدان لتلك التدابير، وعن أكثر أنواعها شيوعاً، وعن أكثر القطاعات استخداماً للقواعد التنظيمية. وقد تكون المقارنات بين البلدان مفيدة بشكل خاص عند النظر في قضايا التكامل الإقليمي أو الوصول إلى الأسواق، لأن الاختلافات التنظيمية الرئيسية بين الشركاء التجاريين يمكن أن تزيد من الصعوبات التي يواجهها التجار. ويمكن استخدام المؤشرات أيضاً لاختبار الفرضيات في النماذج الاقتصادية، والتنبؤ بما يمكن أن تحدثه التدابير غير التعريفية من آثار على التجارة. ويمكن أيضاً استخدام البيانات لأغراض إنمائية أخرى أو في تحليلات تتعلق بالرفاه.

وفيما يلي المؤشرات القياسية الثلاثة:

- مؤشر التواتر، الذي يسجل حصة خطوط المنتجات المتداولة الخاضعة لتدبير واحد على الأقل من التدابير غير التعريفية؛
- نسبة التغطية، وهي تمثل حصة التجارة الخاضعة لتدابير غير تعريفية؛ وخلافاً لمؤشر التواتر، تتأثر هذه النسبة بقيم الاستيراد وليس بخطوط الإنتاج المتداولة؛
- درجة الانتشار، وهي تشير إلى متوسط عدد التدابير غير التعريفية المميزة المطبقة في بلد ما على منتجات مشمولة بلوائح، وهي تقيس، بالتالي، تنوع التدابير غير التعريفية وكثافتها.

5-2 نتائج عامة

بالنسبة لأكثر من 100 بلد في قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية، يكشف التحليل باستخدام هذه المؤشرات عن أربع حقائق نمطية (الأونكتاد والبنك الدولي، 2018). أولاً، ما يقرب من 60 في المائة من المنتجات المستوردة في جميع أنحاء العالم، والتي تمثل قرابة 80 في المائة من قيمة السلع المستوردة، هي منتجات تخضع لتدبير واحد على الأقل من التدابير غير التعريفية. وفي المتوسط، يخضع المنتج المستورد لحوالي ثلاثة تدابير غير تعريفية. وثلث المنتجات المصدرة تخضع أيضاً لتدابير غير تعريفية يطبقها البلد المصدّر. ثانياً، تفرض البلدان المتقدمة النمو قواعد تنظيمية على حصة أكبر في وارداتها، وتطبق عدداً أكبر من اللوائح على كل منتج مستورد، مقارنة بالبلدان النامية أو بأقل البلدان نمواً؛ وتُستخدم التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة بتواتر أكبر في البلدان المتقدمة النمو. وفي الوقت نفسه، تفرض البلدان المتقدمة النمو على صادراتها قواعد تنظيمية أقل مما تفرضه مجموعات البلدان الأخرى. ثالثاً، في جميع البلدان تطبَّق التدابير غير التعريفية بكثافة أكبر على قطاع الأغذية الزراعية. رابعاً، تمثل الحواجز التقنية أمام التجارة (الفصل باء) أكثر التدابير غير التعريفية شيوعاً، وتؤثر على حوالي 40 في المائة من خطوط الإنتاج وحوالي 70 في المائة من الواردات العالمية، تليها التدابير المتعلقة بالتصدير (الفصل عين) والقيود الكمية (الفصل هاء). غير أن تدابير الصحة والصحة النباتية هي أكثر التدابير شيوعاً في قطاع الأغذية الزراعية.

5-3 النتائج بحسب مستوى التطور

يُظهر التحليل أن البلدان المتقدمة النمو تفرض قواعد تنظيمية على ثلاثة أرباع المنتجات المستوردة؛ وتفرض البلدان النامية تلك القواعد على نصف تلك المنتجات؛ وتفرض أقل البلدان نمواً تلك القواعد على 60 في المائة من المنتجات المستوردة (الشكل 4(أ)، مؤشر التواتر). ويؤثر ذلك على حوالي 80 في المائة من التجارة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نمواً؛ و70 في المائة للبلدان النامية (الشكل 4(أ)، نسبة التغطية). وعلى كل منتج متداول، تطبق البلدان النامية وأقل البلدان نمواً ما بين اثنين وثلاثة تدابير غير تعريفية؛ بينما

تطبق البلدان المتقدمة النمو، في المتوسط، أكثر من أربعة تدابير غير تعريفية (الشكل 4(أ)، درجة الانتشار). والقواعد التنظيمية المطبقة على الصادرات أكثر شيوعاً في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً منها في البلدان المتقدمة النمو (الشكل 4(ب)).

الشكل 4 | مؤشرات التدابير غير التعريفية، بحسب مستوى التنمية

(أ) التدابير غير التعريفية المتعلقة بالاستيراد

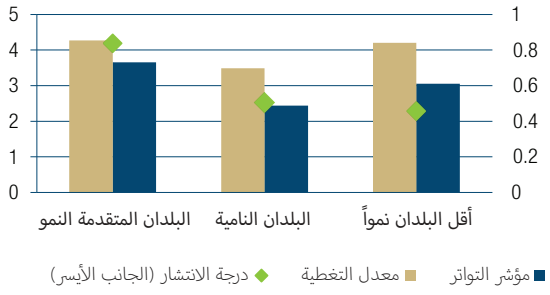

(ب) التدابير غير التعريفية المتعلقة بالتصدير

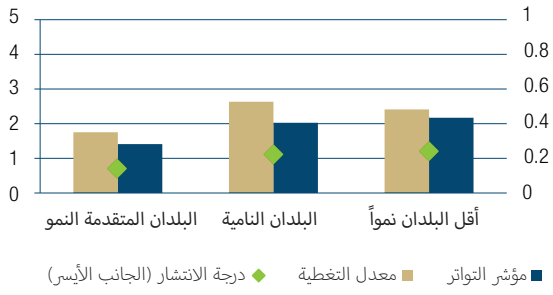

المصدر: الأونكتاد، والبنك الدولي، 2018.

ملاحظة: التدابير غير التعريفية المتعلقة بالاستيراد هي شروط أو متطلبات يفرضها بلد ما على المنتجات المستوردة، والتدابير غير التعريفية المتعلقة بالتصدير هي شروط يفرضها بلد ما على المنتجات المصدرة، مثل اشتراط الحصول على ترخيص قبل تصدير منتج كيميائي.

4-5 النتائج بحسب مستوى التنمية والقطاع

تمثل منتجات الأغذية الزراعية أكثر المنتجات خضوعاً للقواعد التنظيمية. ويتأثر ما بين 90 و100 في المائة من المنتجات المستوردة بالتدابير غير التعريفية. ويخضع ما بين 50 و60 في المائة من مستوردات خطوط الإنتاج والموارد الطبيعية والمنتجات المصنعة إلى القواعد التنظيمية بدرجة أقل. ومع ذلك، تتركز التدابير غير التعريفية في القطاعات العالية التداول، بحيث تظل نسبة التغطية بين 65 و90 في المائة في جميع مجموعات البلدان. وعبر القطاعات، تفرض البلدان المتقدمة النمو قواعد تنظيمية بكثافة أكثر مما تفرضه البلدان النامية وأقل البلدان نمواً (الشكل 5). فعلى كل منتج من الأغذية الزراعية يُستورد، تفرض أقل البلدان نمواً، في المتوسط، 7 تدابير غير تعريفية، مقابل 13 تدبيراً لدى البلدان المتقدمة النمو (الشكل 5(أ)، درجة الانتشار). وفي حين أن التدابير غير التعريفية المتعلقة بالتصدير أقل شيوعاً بشكل عام، فإن منتجات الأغذية الزراعية هي أيضاً الأكثر تأثراً بها (الشكل 5(ب)).

الشكل 5 | مؤشرات التدابير غير التعريفية، بحسب مستوى التنمية والقطاع

(أ) التدابير غير التعريفية المتعلقة بالاستيراد

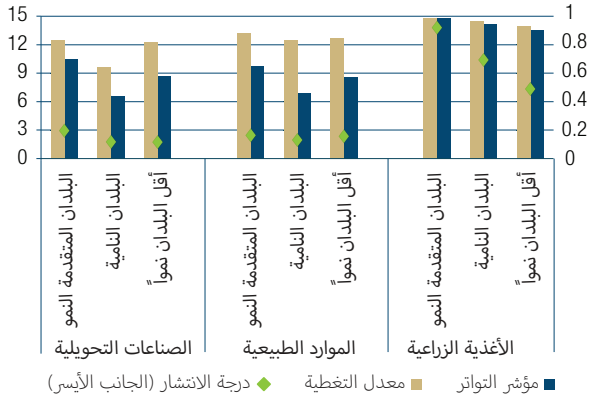

(ب) التدابير غير التعريفية المتعلقة بالتصدير

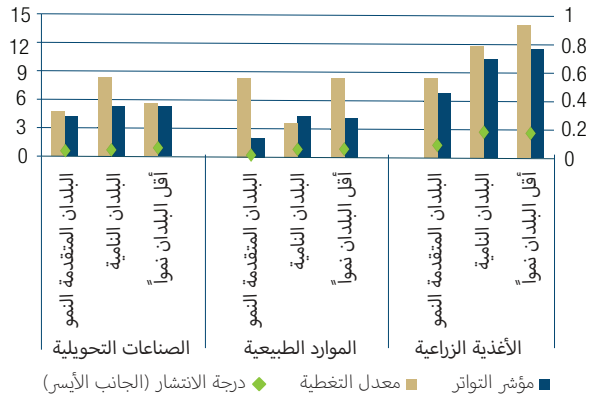

المصدر: الأونكتاد، والبنك الدولي، 2018.

5-5 النتائج بحسب نوع التدابير غير التعريفية

يخضع أكثر من 40 في المائة من المنتجات المستوردة في جميع أنحاء العالم لحاجز واحد على الأقل من الحواجز التقنية أمام التجارة، ومثّل ذلك أكثر من 70 في المائة من الواردات في العالم، في عام 2019 (الشكل 6). ويخضع ربع مجموع الواردات لشروط الترخيص أو نظام الحصص أو غير ذلك من تدابير التحكم في الكميات، ويمثل ذلك نصف قيمة إجمالي الواردات. وبما أن تدابير الصحة والصحة النباتية تطبَّق في الغالب على المنتجات الغذائية الزراعية، فإن حصتها تقل عن تلك النسبة، وتمثل حوالي 20 في المائة من قيمة الواردات في العالم. ومع ذلك، فإن لتدابير الصحة والصحة النباتية أعلى درجات الانتشار. وفي المتوسط، يتعين على كل منتج مستورَد أن يمتثل لما يقرب من ستة من تدابير الصحة والصحة النباتية، وتعترضه ثلاثةٌ من الحواجز التقنية أمام التجارة.

الشكل 6 | مؤشرات التدابير غير التعريفية، بحسب نوع التدبير

(أ) التدابير غير التعريفية المتعلقة بالاستيراد:

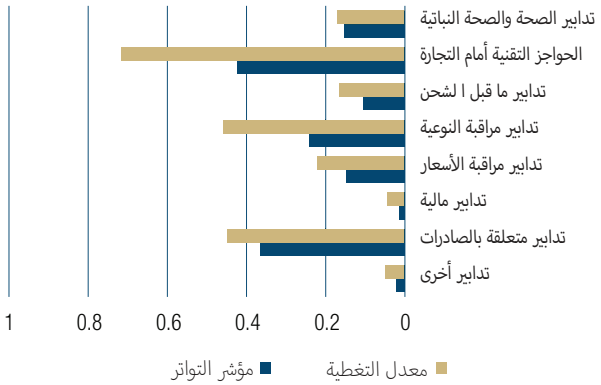

(ب) التدابير غير التعريفية المتعلقة بالتصدير

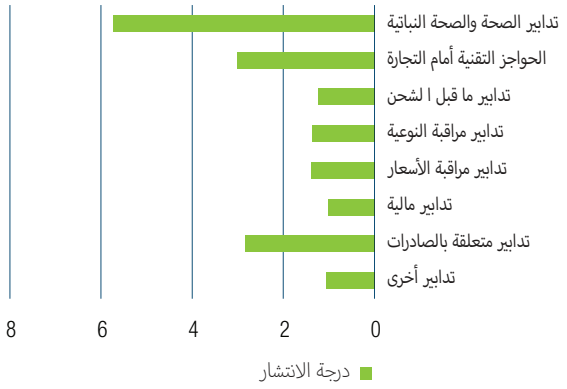

المصدر: الأونكتاد، والبنك الدولي، 2018.

وتفرض البلدان النامية والبدان المتقدمة النمو عدداً أكبر من التدابير التقنية (تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، وتدابير ما قبل الشحن) مقارنة بأقل البلدان نمواً؛ وتفرض البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ما بين أربعة وخمسة تدابير غير تعريفية تقنية على كل منتج، في حين تفرض أقل البلدان نمواً ثلاثة من تلك التدابير في المتوسط. وفيما يتعلق بالتدابير غير التقنية، تفرض أقل البلدان نمواً أكبر عدد منها، وهو 2.3 من التدابير على كل منتج، في المتوسط؛ وتفرض البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أقل من تدبيرين.

6-5 مراجع إضافية

UNCTAD (2013). *Non-Tariff Measures to Trade: Economic and Policy Issues for Developing Countries* (United Nations publication. New York and Geneva).

UNCTAD (2018). *UNCTAD TRAINS: The Global Database on Non-Tariff Measures User Guide, Version 2* (United Nations publication. New York and Geneva).

Penello Rial D (2019). Computing non-tariff measures indicators: Analysis with UNCTAD TRAINS data. Research Paper No. 41. UNCTAD.

UNCTAD and World Bank (2018). *The Unseen Impact of Non-Tariff Measures: Insights from a New Database* (Geneva).

WTO (2012). *World Trade Report 2012: Trade and Public Policies - A Closer Look at Non-Tariff Measures in the Twenty-First Century* (Geneva).

WTO, UNCTAD and International Trade Centre (2021). *World Tariff Profiles: Special Topic - Non-Tariff Measures* (Geneva).

6- التدابير غير التعريفية والتنمية المستدامة

تنص خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أن التجارة الدولية تشكّل محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، كما تسهم في تعزيز التنمية المستدامة. والتدابير غير التعريفية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والسلامة، والبيئة والمناخ، والأمن العام والسلام.

6-1 الروابط المباشرة وغير المباشرة

لفهم كيفية تفاعل التدابير غير التعريفية مع التنمية المستدامة، من المفيد التمييز بين الروابط المباشرة وغير المباشرة، كالتالي:

- الروابط المباشرة: السياسات التي لها تأثير فوري على الاستدامة. تهدف بعض التدابير غير التعريفية أساساً إلى معالجة قضايا ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، مثل الغذاء، والتغذية، والصحة، والطاقة المستدامة، والإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتغير المناخ، والبيئة. فالغاية 15(ج)، مثلاً، تتمثل في تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها؛ وتُستخدم التدابير غير التعريفية في ذلك الصدد لحظر استيراد وتصدير الأنواع المهددة بالانقراض، حظراً مباشراً؛
- الروابط غير المباشرة: التدابير غير التعريفية التي تؤثر على التجارة كوسيلة للتنمية الاقتصادية. يمكن للتدابير غير التعريفية، بغض النظر عن الأهداف من اتخاذها، أن تؤدي إلى زيادة تكاليف التجارة، فتضرّ بالتنمية الاقتصادية، وتعوق بشكل غير مباشر التنمية المستدامة.

ويتضح من مختلف هذه الروابط بالتنمية المستدامة أن صنع السياسات الجيدة يحتاج إلى إيجاد توازن بين خفض تكاليف التجارة المتعلقة بالتدابير غير التعريفية (الآثار غير المباشرة) وبين تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال تلك التدابير (الآثار المباشرة).

6-2 التدابير غير التعريفية التي تتجه بشكل مباشر إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد (2019) منهجية لتقييم نسبة التدابير غير التعريفية التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف معينة للتنمية المستدامة، وذلك عن طريق مطابقة البيانات المتعلقة بتلك التدابير والمستمدة من قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية مع جدول توافقٍ يتضمن الغاية ذات الصلة؛ ونوع التدبير- حظر التصدير مثلاً؛ والمنتج - الأنواع المهددة بالانقراض مثلاً (انظر Kravchenko وآخرين، 2019، للاطلاع على كامل الجدول). ويتضمن الجدول 3 أمثلة على ذلك.

الجدول 3 | الروابط المباشرة بين التدابير غير التعريفية وأهداف التنمية المستدامة

الهدف	نوع التدبير غير التعريفي والمنتج (والتصنيف ذو الصلة)
2 (القضاء على الجوع)	المعالجة الرامية إلى القضاء على الآفات والكائنات المسببة للأمراض في المنتجات الزراعية والسمكية المستوردة (ألف 5)
	تقييم الامتثال لشروط الصحة والصحة النباتية للمنتجات الغذائية المستوردة (ألف 8)
3 (الصحة الجيدة والرفاه)	إذن بالاستيراد بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة في الأدوية لضمان جودتها وسلامتها (باء 14)
	اشتراط توسيم المستوردات من التبغ والكحول للتحذير من آثارها الضارة بجسم الإنسان (باء 31)
6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)	اشتراط كفاءة استخدام الماء في المعدات المستوردة المستخدمة للماء (باء 7)
7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)	اشتراط توسيم المركبات والأجهزة الإلكترونية المستوردة بما يشير إلى درجات كفاءة استخدامها للطاقة (باء 31)

الجدول 3 | الروابط المباشرة بين التدابير غير التعريفية وأهداف التنمية المستدامة *(تابع)*

الهدف	نوع التدبير غير التعريفي والمنتج (والتصنيف ذو الصلة)
11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)	مواصفات انبعاثات العادم وتوليد الضوضاء في المركبات الآلية المستوردة المستخدِمة للوقود (باء 7)
12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)	الإذن، لأسباب تقنية، بتصدير مواد كيميائية ونفايات خطرة، وفقاً لاتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية (عين 11)
	حظر استيراد المواد المستنفدة للأوزون وفقاً لبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون (هاء 323)
14 (الحياة تحت الماء)	نظام التصديق على كميات المصيد من الأسماك المستوردة، الرامي إلى إنهاء الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (باء 83)
15 (الحياة على الأرض)	حظر استيراد الأنواع المهددة بالانقراض وفقاً لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (هاء 323)
	شروط إمكانية تتبع الأخشاب المستوردة، بغية إنهاء قطع الأشجار غير القانوني (باء 85)
16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)	اشتراط تفتيش مواقع التعدين في مناجم المعادن المستوردة، لضمان التوريد المسؤول (باء 81)
	اشتراط المرور عبر ميناء جمركي محدد، بالنسبة للمواد النووية المستوردة التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة (جيم 3)

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى Kravchenko وآخرين، 2019.

وحسبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد (2019)، باستخدام هذه المنهجية، نسبة التدابير غير التعريفية التي تتناول الأهداف 2، و3، و6، و7، و11، و12، و14، و15، و16 (الشكل 7). ويتناول أكثر من 20 في المائة من التدابير غير التعريفية في جميع أنحاء العالم الهدف 3 بشكل مباشر. وتتناول نسبٌ أصغر، ولكنها ذات أهمية، من التدابير غير التعريفية الأهدافَ 2، و12، و16. ويمكن لمستخدمي قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية مقارنة نسب التدابير غير التعريفية المتعلقة بأهداف معينة، لدى أي بلدين أو في جميع أنحاء العالم.

الشكل 7 | حصة التدابير غير التعريفية التي تتناول مباشرة أهدافاً معينة للتنمية المستدامة
(بالنسب المئوية)

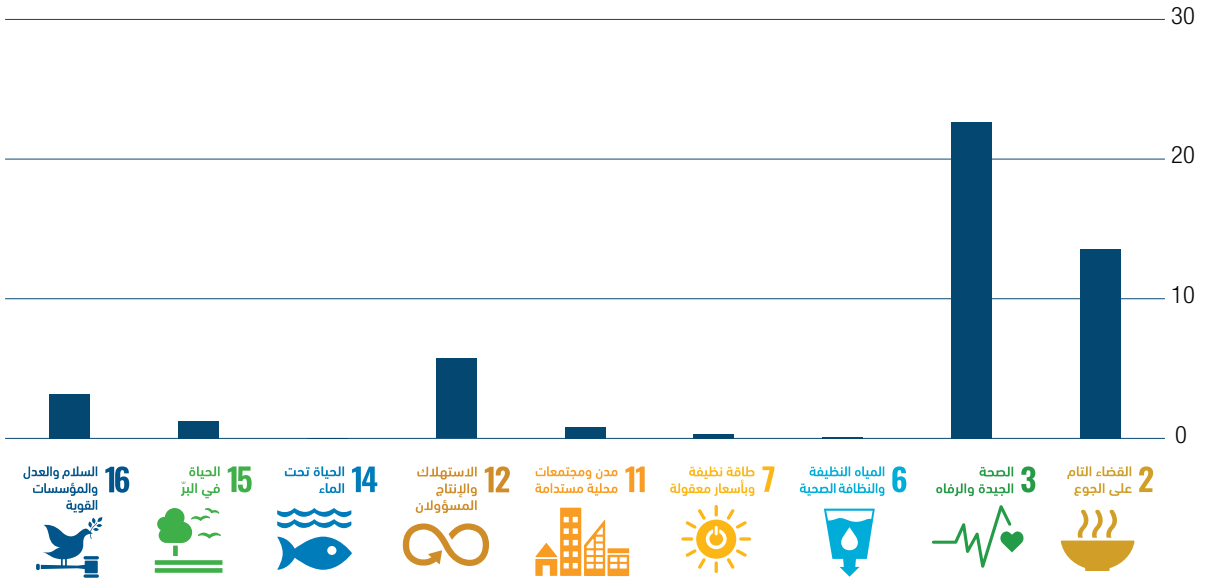

المصدر: الأونكتاد.

6-3 مواقع شبكية مفيدة

UNCTAD (2021a). Exploring linkages between NTMs and the Sustainable Development Goals. Available at https://trainsonline.unctad.org/sdgs.

UNCTAD (2021b). NTMs and the Sustainable Development Goals. Available at https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/NTMs-and-SDGs.

6-4 مراجع إضافية

Kravchenko A, Semenova M, Lee S and Duval Y (2019). Exploring linkages between non-tariff measures and the Sustainable Development Goals: A global concordance matrix and application to Asia and the Pacific. Trade, Investment and Innovation Working Paper Series No. 4. ESCAP.

ESCAP and UNCTAD (2019). Asia-Pacific Trade and Investment Report 2019: *Navigating Non-Tariff Measures Towards Sustainable Development* (United Nations publication. Sales No. E.19.II.F.14. Bangkok).

UNCTAD (2015). Non-tariff measures and Sustainable Development Goals: Direct and indirect linkages. Policy Brief No. 37.

7- التقدير الكمي لآثار تكلفة التدابير غير التعريفية

إن مجرد وجود التدابير غير التعريفية لا يكشف الكثير عن آثارها الفعلية في التجارة الدولية. ومعظم التدابير غير التعريفية مقيِّدة للتجارة بشكل عام لأنها تزيد من تكاليفها، غير أن لتلك التدابير آثاراً متباينة إلى حد ما على مختلف القطاعات الاقتصادية. ويمكن قياس أثر التدابير غير التعريفية بتقدير آثارها في التدفقات التجارية (من حيث نسبتها المئوية أو قيمتها)، أو بتقييم مقدار ما تضيفه إلى تكاليف التجارة من خلال تقدير المكافئات القيمية. وعلى غرار التعريفات الجمركية، تمثّل المكافئاتُ القيمية التكاليفَ (بالنسبة المئوية) التي يضيفها وجود التدابير غير التعريفية إلى التجارة.

وتستند معظم التقييمات الكمية لآثار التدابير غير التعريفية في التجارة الدولية إلى شكل من أشكال نموذج الجاذبية (انظر الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، 2020). وتتمثل ميزة نموذج الجاذبية في سهولة استخدامه في تقدير تكاليف التجارة. ويمكن، في إطار نموذج الجاذبية، تقدير آثار التدابير غير التعريفية في التجارة الدولية باستخدام قيم التواتر كمتغيرات توضيحية. ويسمح استخدام نموذج الجاذبية بتقييم آثار التدابير غير التعريفية في حجم التدفقات التجارية، ويمكن اشتقاق المكافئات القيمية باستخدام قيم مرونة الطلب على الواردات. ويُعتبر إطار العمل هذا أيضاً مناسباً لتحديد الآثار التشويهية التي تحدثها التدابير غير التعريفية.

وهناك نهج بديل يتمثل في وضع تقديرات مباشرة للمكافئات القيمية عن طريق حساب فجوات الأسعار أو عن طريق إدخال بيانات الأسعار في نموذج للاقتصادي القياسي. ويمثل هذا النهج طريقة أيسر لحساب المكافئات القيمية وتفسيرها. وعيبه الرئيسي هو أنه يتطلب بيانات أسعار موثوقة، نادراً ما تكون متاحة. ومما له أهمية، أن للتدابير غير التعريفية آثاراً لا تظهر دائماً في الأسعار. كما أن نماذج الأسعار ليست لها عموماً نفس مرونة نموذج الجاذبية.

7-1 مقارنة بين آثار التدابير التعريفية والتدابير غير التعريفية

إن التقييم الكمي للتدابير غير التعريفية مفيدٌ في عملية صنع السياسات التجارية على المستويات المتعددة الأطراف، والإقليمية، والوطنية. فهو قادر على توفير معلومات عن الآثار التي تحدثها التدابير غير التعريفية في استيراد منتَج معيّن، أو في التجارة بين بلدان محددة، وعلى المساعدة في التأكد من الآثار التجارية التي تحدثها مبادرات التعاون الإقليمية أو المتعددة الأطراف، مثل استراتيجيات التكامل التجاري وبرامج تيسير التجارة. ويمكن أيضاً استخدام التقييمات الكمية لمقارنة آثار التدابير غير التعريفية بآثار تدابير السياسات التجارية الأخرى. فعلى سبيل المثال، تُظهر تقديرات نموذج الجاذبية أن من شأن تيسير امتثال أقل البلدان نمواً للتدابير غير التعريفية التي تنفذها مجموعة العشرين أن يزيد صادرات تلك البلدان بما تصل قيمته إلى 23 بليون دولار، أي ما يعادل 10 في المائة تقريباً من إجمالي تجارتها (Nicita and Seiermann، 2016). وتمثل تلك الآثار حوالي ضعف النتائج التقديرية لإلغاء جميع التعريفات الجمركية المتبقية التي تفرضها مجموعة العشرين على المستوردات

الشكل 8 آثار السياسات التجارية لمجموعة العشرين على صادرات أقل البلدان نموا في قطاعات مختارة: خسائر الصادرات

(ببلايين الدولارات)

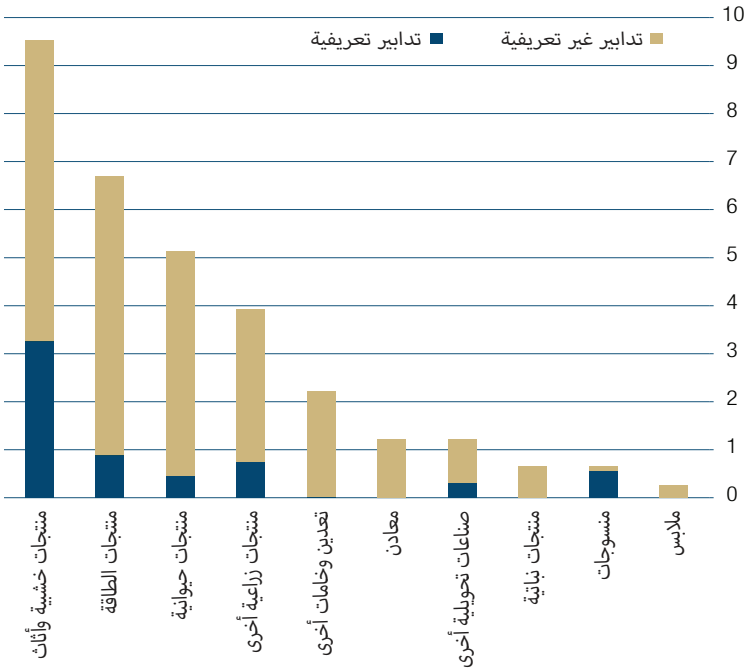

المصدر: Nicita and Seiermann، 2016.

من أقل البلدان نمواً. وأخيراً، بإمكان التقييم الكمي أن يساعد أيضاً في توضيح آثار التدابير غير التعريفية على المستوى القطاعي. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بتيسير الامتثال للسياسات التجارية لمجموعة العشرين بشأن صادرات أقل البلدان نمواً، سوف تحدث أكبر زيادة في التجارة في قطاعات المنتجات من الخضروات، والمنسوجات، والملابس (الشكل 8).

2-7 أكثر الأطراف تضرراً بالتدابير غير التعريفية: البلدان النامية وأقل البلدان نمواً

يسمح تقييمُ آثار التدابير غير التعريفية بإبراز مدى تأثير تلك التدابير في القدرة التنافسية للدول. وتشكل تكاليف الامتثال المرتبطة بالعديد من أنواع تلك التدابير، عموماً، عبئاً أكبر على الشركات الصغيرة وعلى البلدان الأقل تطوراً من الناحية التجارية أو البنى التحتية الإنتاجية. ويعود هذا التباين في التأثر بتلك التدابير إلى الفوارق في وفورات الحجم، والتكاليف الثابتة، والقدرات التنظيمية، والإدارية، والتقنية. وتميل التكاليف التي تتكبدها التجارة نتيجة التدابير غير التعريفية التي تواجهها في الأسواق الخارجية، مقيسة بالمكافئات القيَمية، إلى الارتفاع نسبياً لدى البلدان الأفقر، وإلى الانخفاض عموماً مع مستوى التنمية، مقيساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 9).

الشكل 9 التكاليف، بالمكافئات القيمية، في الأسواق الخارجية، بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدى البلد المصدّر

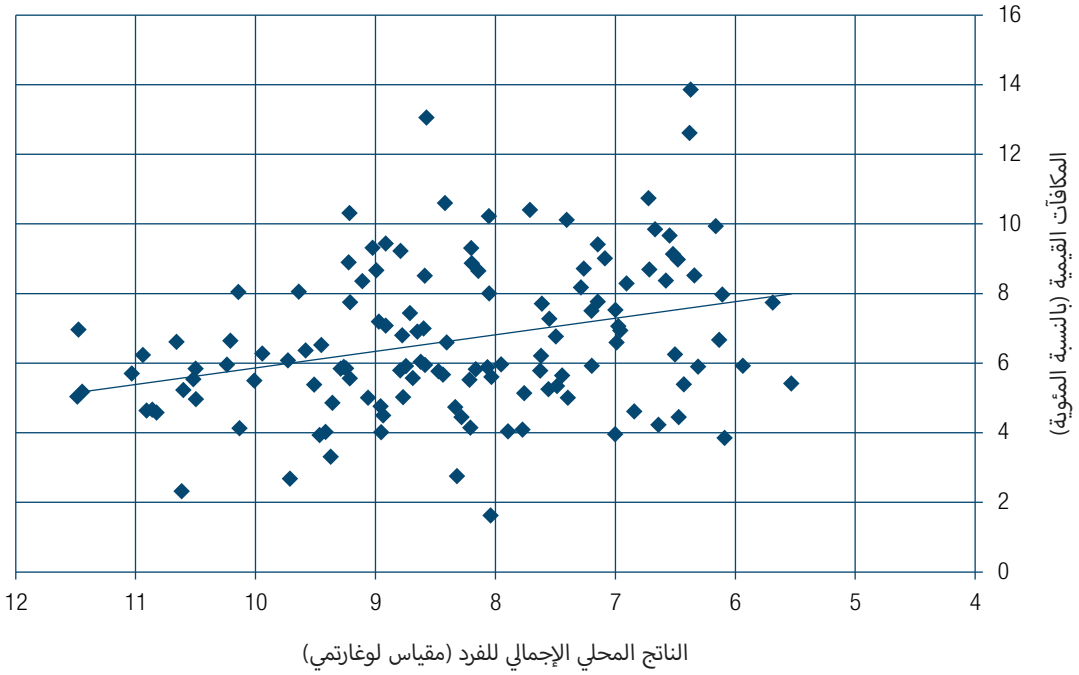

المصدر: الأونكتاد، والبنك الدولي، 2018.

3-7 الإجراءات غير التعريفية التقنية وغير التقنية

فيما يتعلق بآثار التدابير غير التعريفية التقنية وغير التقنية في قطاعات عريضة، تتأثر المنتجات الزراعية أكثر من غيرها بالتدابير غير التعريفية، بمجموع مكافئات قيمية يقارب في المتوسط 20 في المائة، وتُعزى هذه التكاليف أساساً إلى التدابير غير التعريفية التقنية، وبالتحديد إلى تدابير الصحة والصحة النباتية التي تتركز بشدة في هذا القطاع (الشكل 10). وعلى أساس مرجح تجارياً، تمثل تكلفة التدابير غير التعريفية حوالي 6 في المائة من قيمة التجارة الزراعية في العالم، أي ما يعادل 75 بليون دولار من تكاليف التجارة العالمية. وفيما يتعلق بالتصنيع، يبلغ المتوسط البسيط والمتوسط المرجح للمكافئات القيمية 4 و2 في المائة، على التوالي. ومع ذلك، تفوق قيمة التجارة في المنتجات الصناعية بكثير مثيلتَها في المنتجات الزراعة، وتبلغ تكلفة التدابير غير التعريفية في قطاعات التصنيع في العالم حوالي 250

بليون دولار. وتمثل التدابير غير التعريفية التقنية معظم هذه التكاليف، ومع ذلك فإن للتدابير غير التعريفية وغير التقنية نصيبٌ أكبر في قطاع التصنيع منه في القطاع الزراعي. وفيما يتعلق بالمنتجات المصنفة ضمن الموارد الطبيعية، فإن للتدابير غير التعريفية أثراً ضئيلاً فيها.

الشكل 10 المكافئات القيمية للتدابير غير التعريفية، بحسب الفئة العامة للمنتجات
(بالنسب المئوية)

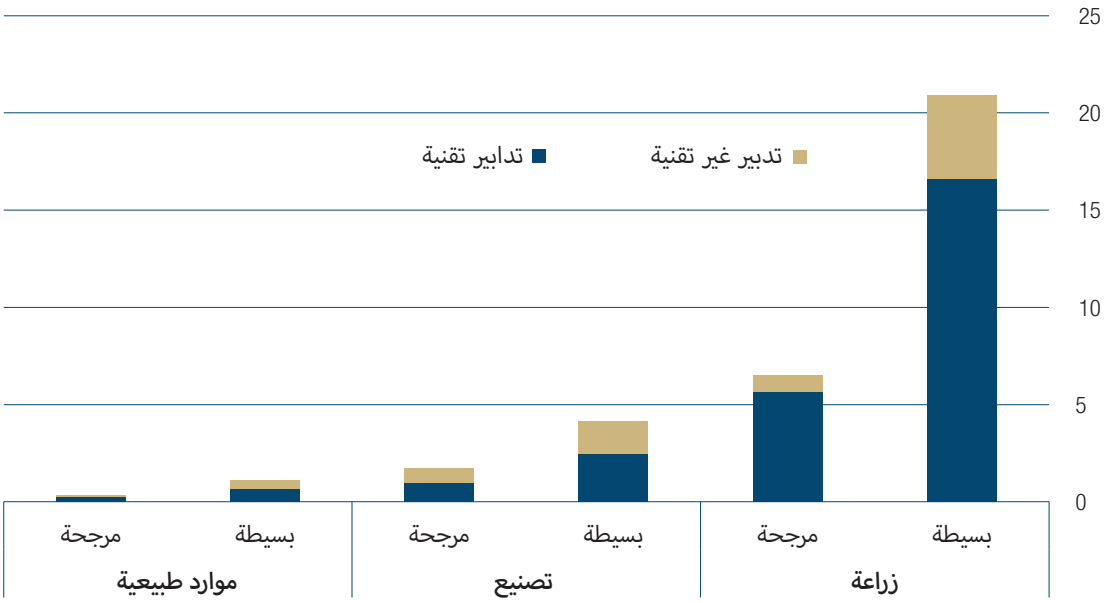

المصدر: الأونكتاد، والبنك الدولي، 2018.

ملاحظة: تشمل التدابير التقنية تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة، وهي تهدف أساساً إلى حماية الصحة والسلامة والبيئة، في جملة أمور. أما التدابير غير التقنية، مثل الحصص، فهي ترمي في المقام الأول إلى تحقيق أهداف اقتصادية.

4-7 مراجع إضافية

UNCTAD (2013). *Non-Tariff Measures to Trade: Economic and Policy Issues for Developing Countries* (United Nationst publication. .New York and Geneva)

Nicita A and Seiermann J (2016). Group of 20 policies and export performance of least developed countries. Policy Issues .in International Trade and Commodities Research Study Series No. 75. UNCTAD

UNCTAD (2018). Non-tariff measures: Economic assessment and policy options for development. Available at https://unctad. .org/webflyer/non-tariff-measures-economic-assessment-and-policy-options-development

.UNCTAD and World Bank (2018). *The Unseen Impact of Non-Tariff Measures: Insights from a New Database*

(Geneva). UNCTAD and WTO (2020). *A Practical Guide to the Economic Analysis of Non-Tariff Measures* (United Nations and .WTO. Sales No. E.19.II.D.13. New York)

8- التكامل الإقليمي العميق: طريقة المسافة التنظيمية

نظراً إلى ضرورة وجود تدابير للصحة والصحة النباتية، وحواجز تقنية أمام التجارة، لحماية الصحة والسلامة والبيئة، فإنه لا يمكن التخلي عن هذه التدابير غير التعريفية. وبدلاً من ذلك، ومن أجل المساعدة في خفض التكاليف مع الحفاظ على الفوائد التنظيمية، يتمثل أحد الأساليب الرئيسية في مواءمة الشروط. غير أن التعقيد الذي تتسم به هذه التدابير يجعل من الصعب تقييم المستوى الحالي للقواعد التنظيمية، أو الآثار التي تترتب عن تقاربها أو تباعدها. ولمواجهة هذا التحدي، وضع الأونكتاد منهجية المسافة التنظيمية لتحليل بيانات التدابير غير التعريفية من أجل تقييم الفوائد المحتملة للتكامل الإقليمي العميق.

8-1 مفهوم المسافة التنظيمية

يوضح الجدول 4 المفهوم الأساسي للمسافة التنظيمية. ففي هذا المثال، يطبق البَلدان X وY الحد الأقصى المسموح به من مخلفات بعض المواد في لحوم البقر، ويستخدمان أيضاً عمليات الفحص كإجراء لتقييم الامتثال فيما يتصل بذلك الحد. وتبدو الهياكل التنظيمية متشابهة، أي أن المسافة التنظيمية قصيرة. ويحتاج البلد Y أيضاً إلى تصديق على تدابير الصحة والصحة النباتية، كتقييم إضافي للامتثال. وبإضافة هذا التدبير الثالث، تتسع المسافة التنظيمية بين البلدين بشكل طفيف. ولا يطبق البلد Z سوى أحد شروط الترخيص الخاصة. وهذا النوع من التقييد التقديري يختلف كثيراً عن المعايير الأكثر تحديداً وشفافية للمنتجات المستخدمة في البلدين X وY لتنظيم الواردات. وتكون المسافة التنظيمية بين البلد Z والبلدين X وY، بالتالي، أكبر.

الجدول 4 | التدابير غير التعريفية: مثال على تحديد مجالات البيانات وفق المسافة التنظيمية

التدبير غير التعريفي (والتصنيف ذو الصلة) مثال على المنتج: لحوم البقر	البلد X	البلد Y	البلد Z	
الحد الأقصى للمخلفات (ألف 21)	1	1	صفر	(ب) تحليل المسافة التنظيمية على أساس البيانات
فحص تدابير الصحة والصحة النباتية (ألف 84)	1	1	صفر	
التصديق على تدابير الصحة والصحة النباتية (ألف 83)	صفر	1	صفر	
إذن خاص (ألف 14)	صفر	صفر	1	
(أ) تحليل متعمق للوائح محددة لمقارنة صرامة التدابير				

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى Cadot وآخرين، 2015.

8-2 الحساب والعرض البصري

تشمل بيانات الأونكتاد عن التدابير غير التعريفية حالياً أكثر من 100 بلد وأكثر من 5 000 منتج مختلف و58 فئة متميزة من التدابير غير التعريفية التقنية. وتسمح مجموعة البيانات هذه بحساب المسافة التنظيمية الإجمالية في قطاعات معينة أو عبر جميع السلع، وإجراء مقارنات بين أي عدد من البلدان.

وتُحسب المسافة التنظيمية بين البلدين i وj في العام t، عبر المنتجات K وأنواع التدابير n على النحو التالي:

$$RD_{ij.t} = \frac{1}{L\,K}\sum_{l}^{L}\sum_{k}^{K}\left|n^{l}_{ijkt} - n^{l}_{jikt}\right|$$

وتسمح التقنية الإحصائية المسماة بالتحجيم المتعدد الأبعاد بعرض المسافات التنظيمية عرضاً بصرياً. وتُنتج معادلة التجميع أعلاه رقماً وحيداً للمسافة التنظيمية بين كل زوج من البلدان، يمكن عرضه في رسم بياني. وتمثل المسافة بين بلدين على الرسم البياني المسافة التنظيمية (وليس الجغرافية، إذا ما قورن الرسم البياني بخريطة). ولا يُظهر الرسم البياني مدى استخدام القواعد التنظيمية، بل يُظهر فقط مواقع التشابه النسبية، أي أن وجود بلد في شمال الرسم أو شرقه أو جنوبه أو غربه مسألةٌ ليست لها أهمية.

ويوضح الشكل 11 المسافات التنظيمية بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مقارنة بالأسواق الشديدة التنظيم في اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي. والمسافات بين هذه البلدان المتقدمة النمو كبيرة نسبياً. والبلدان الأربعة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمصدّرة الصافية للسلع الزراعية أقرب إلى هذه الأسواق المتقدمة النمو من غيرها من بلدان الرابطة. والبَلدان ذوا الشريحة العليا من الدخل المتوسط في الرابطة، وهما ماليزيا وتايلاند، قريبان أيضاً من بعضهما البعض. وجدير بالإشارة أن المسافات التنظيمية أقصر بين بلدان الرابطة صاحبة أكبر الحصص في التجارة داخل تلك المنطقة. وهناك أوجه تشابه بين بروني دار السلام، وسنغافورة، وهما بلدان صغيران مرتفعا الدخل ويعتمدان على الواردات.

الشكل 11 | خريطة المسافة التنظيمية: القطاع الزراعي

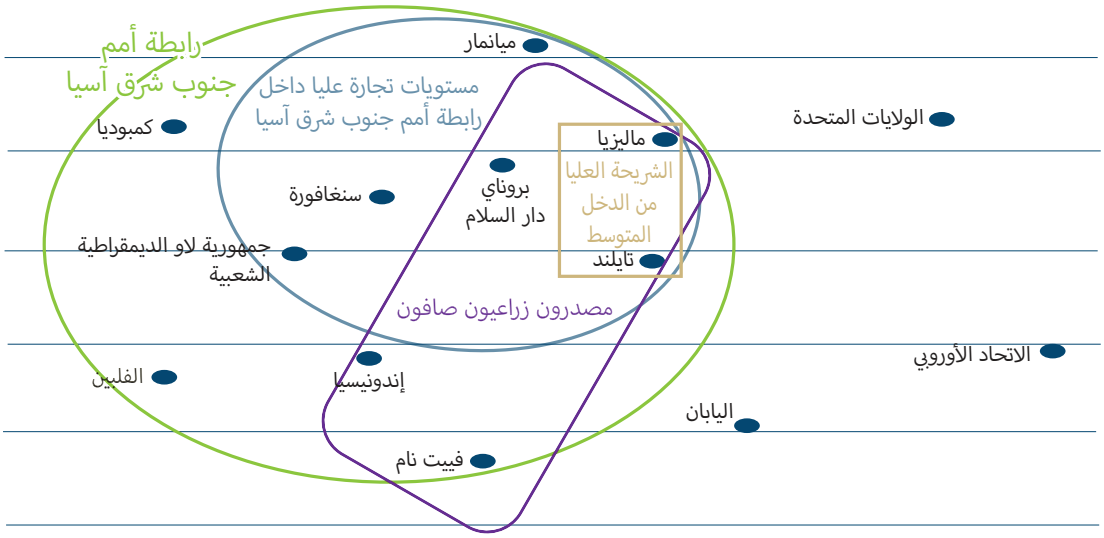

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى Knebel and Peters، 2019.

3-8 التحليل الاقتصادي القياسي وإمكانية الإصلاح

يُظهر التحليل الاقتصادي القياسي لقيَم وحدة التبادل التجاري الأثر الكبير للمسافة التنظيمية (Knebel and Peters، 2019). وكل تدبير تقني لا يتماشى مع سياسة بلد شريك تجارياً يزيد من سعر السلع المتداولة بنسبة 2.4 في المائة. أما إذا تداخلت التدابير المحلية والأجنبية، فإن التأثير في اتجاه زيادة الأسعار يختفي تقريباً. وهذا يسلط الضوء على أهمية قيام صنّاع السياسات والعاملين في قطاع التجارة والتنمية، بدعم مواءمة التدابير غير التعريفية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وبإمكان التعاون التنظيمي أن يخفّض كثيراً من تكاليف التجارة. ويُظهر استقراءٌ خطّي بسيط لنتائج التقدير أنه يمكن تخفيض مجموع التكاليف المتصلة بالتدابير غير التعريفية بما بين 10 و23 في المائة، بإجراء إصلاح تنظيمي معتدل. وأجرى الأونكتاد دراسات إقليمية لتقييم الفوائد المحتملة من التقارب التنظيمي داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (Knebel and Peters، 2019)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأونكتاد، 2018)، والسوق الجنوبية المشتركة (السوق الجنوبية المشتركة؛ والأونكتاد، 2017) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (الأونكتاد، 2015). وتتضمن معظم هذه الدراسات تحليلاً للمسافة التنظيمية ولإمكانية الإصلاح، بما في ذلك، على سبيل المثال، التخفيضات في تكلفة التجارة القطاعية داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي يحتمل أن يُحدثها إصلاحُ السياسات (الشكل 12).

الشكل 12 | رابطة أمم جنوب شرق آسيا: تكاليف التدابير التقنية والتخفيضات المحتملة

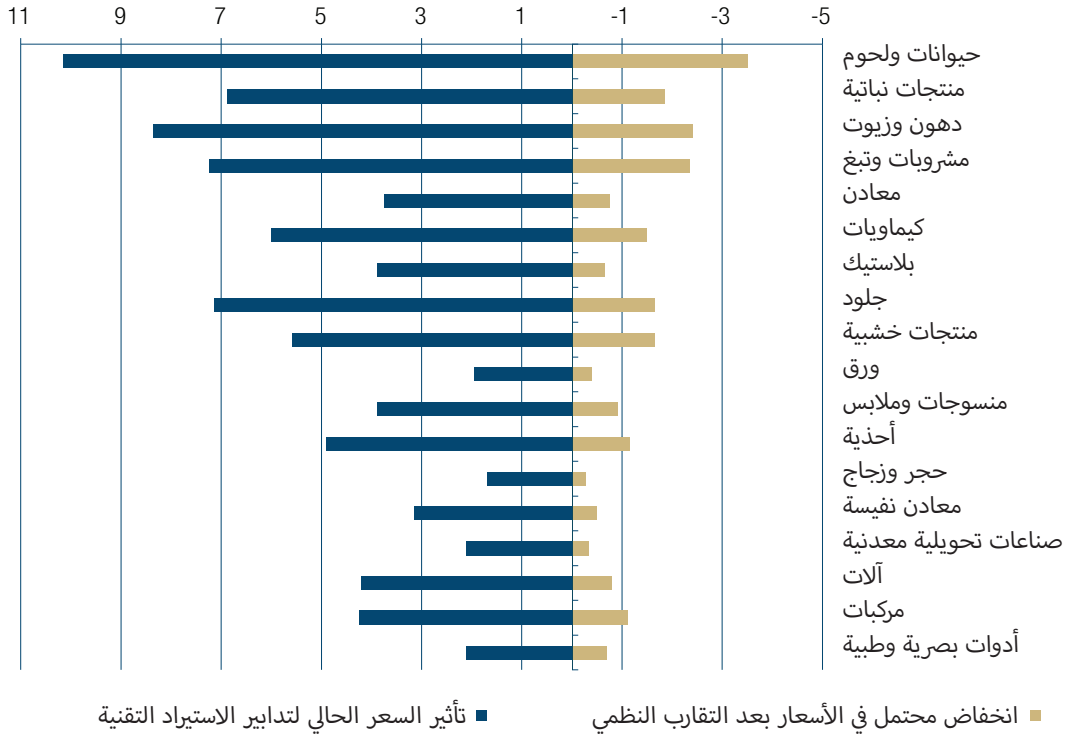

المصدر: Knebel and Peters، 2019.

4-8 مراجع إضافية

Cadot O, Asprilla A, Gourdon J, Knebel C and Peters R (2015). Deep regional integration and non-tariff measures: A methodology for data analysis. Policy Issues in International Trade and Commodities Research Study Series No. 69. UNCTAD.

Knebel C and Peters R (2019). Non-tariff measures and the impact of regulatory convergence in ASEAN. In: Ing LY, Peters R and Cadot O, eds. *Regional Integration and Non-Tariff Measures in ASEAN*. Economic Research Institute for ASEAN and East Asia. Jakarta.

UNCTAD (2015). *Non-Tariff Measures and Regional Integration in the Southern African Development Community* (United Nations publication. New York and Geneva).

UNCTAD (2017). *Non-Tariff Measures in Mercosur: Deepening Regional Integration and Looking Beyond* (United Nations publication. New York and Geneva).

UNCTAD (2018). *Regional Integration and Non-Tariff Measures in the Economic Community of West African States* (United Nations publication. New York and Geneva).

9- دور المعايير الدولية

تزداد تكاليف التدابير غير التعريفية، لا سيما التقنية منها، عندما يتعين على المستوردين والمصدرين الامتثال لشروط تقنية متباعدة في أسواق مختلفة. والمعايير الدولية وسيلةٌ فعالة للتخفيف من هذه الصعوبات. ويمثل الالتزام بالمعايير الدولية طريقة للتنسيق مع الدول التي تواجه نفس الصعوبات.

والمعايير الدولية تطوّرها الهيئات الدولية لتوحيد المقاييس. وهي مصممة لتكون المنتجات آمنة وموثوقة وذات جودة عالية، للمستهلكين وللبيئة، فضلاً عن إمكانية التشغيل البيني بين المنتجات. وهي مصممة أيضاً للتقليل من الحواجز التجارية غير الضرورية، وتيسير المواءمة، وجعل التجارة الدولية عموماً عملية أيسر. ويعترف كل من الاتفاق المتعلق بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة، في إطار منظمة التجارة العالمية، بالمساهمة الهامة التي تقدمها المعايير الدولية أينما وُجدت. ولا يذكر الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة معايير محددة. أما الاتفاق المتعلق بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية فهو يشير إلى المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية والتوصيات التي وضعتها المنظمات الدولية التالية: هيئة الدستور الغذائي لسلامة الأغذية؛ والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية سابقاً)، المعنية بصحة الحيوان وبالأمراض الحيوانية المنشأ؛ وأمانة الاتفاقية الدولية لحماية النباتات، المتعلقة بصحة النبات. وقد يشار إلى هؤلاء معاً باسم "الأخوات الثلاث".

والامتثال لهذه المعايير طوعي. ويمكن مع ذلك أن تصبح المعايير إلزامية عندما تُعتمد أو يُشار إليها كمرجع في التشريعات الوطنية، أو عندما تتحول إلى لوائح تقنية أو تدابير غير تعريفية. غير أنه لا توجد بيانات منهجية حول مدى إدراج المعايير الدولية في التشريعات الوطنية. ومما يزيد هذه المسألة تعقيداً، قيامُ البلدان أحياناً باعتماد معيار دولي، كلياً أو جزئياً، أو باستخدامه كأساس لمعيار وطني. وهذا يجعل من الصعب تقييم استخدام المعايير الدولية وأثرها العام في التجارة.

ولملء هذا الفراغ، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد (2019) منهجية لتقييم المعايير الدولية الصادرة عن الأخوات الثلاث ومقارنتها باللوائح الوطنية. ولهذا الغرض، تم تصنيف وترميز الوثائق الصادرة عن تلك المصادر الثلاثة وفقاً للتصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية. وكما هو متوقع بالنسبة للمعايير التي تغطي المنتجات الغذائية والحيوانية والنباتية، تم تصنيف 87 في المائة من الأحكام ذات الصلة على أنها تدابير تتعلق بالصحة والصحة النباتية. وصُنفت الـ 13 في المائة المتبقية بأنها تتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة. والمعايير الدولية مدونة بنفس طريقة تدوين اللوائح الوطنية (انظر الفصل 3). ويتيح ذلك إجراءَ مقارنات مع البيانات عن التدابير غير التعريفية التي جُمعت عن أكثر من 100 بلد، مما يسمح بتطبيق طريقة المسافة التنظيمية (انظر الفصل 8). ويُظهر رسم المسافة التنظيمية بين البلدان فيما يتعلق بالمعايير الدولية الصادرة عن الأخوات الثلاث، أن البلدان المتقدمة النمو أقرب عموماً للمعايير التي وضعتها الهيئات الدولية لتوحيد المقاييس (الشكل 13). فاللوائح التقنية لنيوزيلندا، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، هي الأقرب إلى التطابق مع تلك المعايير. وقد تكون مشاركة هذه الاقتصادات بشكل كثيف في وضع المعايير الدولية أحد أسباب ذلك القرب. وهذه الاقتصادات أيضاً من كبار تجار السلع الزراعية. ويعود الاختلاف في اللوائح التقنية للبلدان الأخرى عن المعايير الصادرة عن الأخوات الثلاث، في الغالب، إلى قلة القواعد التنظيمية. وقد يكون هذا مرتبطاً بمحدودية البنية التحتية التقنية اللازمة لتقييم الامتثال في العديد من البلدان النامية، وبالتالي، لقلة قدرتها على تصميم اللوائح التقنية وإنفاذها.

ومن شأن مسح المسافات التنظيمية أن يساعد على فهم أوجه التشابه بين أنواع التدابير غير التعريفية التي تطبقها مختلف البلدان مقارنة بالمعايير الدولية، غير أن ذلك المسح لا يوفر معلومات عن تفاصيل محتوى اللوائح الوطنية أو عن درجة صرامتها مقارنة بالمعايير الدولية. وأُجري تقييم لصرامة القواعد التنظيمية، في إطار دراسات تناولت منتجات محددة في بنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد، 2019). وأيد التحليل استنتاج أن ابتعاد البلدان عن تطبيق المعايير الدولية يجعل لوائحها في كثير من الأحيان أقل صرامة، ويجعل تلك البلدان أقرب إلى التفريط في وضع القواعد التنظيمية منه إلى المبالغة فيه. وتتيح المواءمة مع المعايير الدولية فرصاً، ومع ذلك قد تواجه البلدان النامية معوقات فيما يتعلق بنوعية البنى التحتية والخبرة. ومن المهم في هذا الصدد الاستثمار في بنية تحتية كافية وجيدة، وكفالة مشاركة البلدان النامية بنشاط في عمليات وضع المعايير الدولية، ولا سيما في قطاعاتها ذات الأولوية.

الشكل 13 | خريطة المسافة التنظيمية: قطاعات الأغذية الزراعية

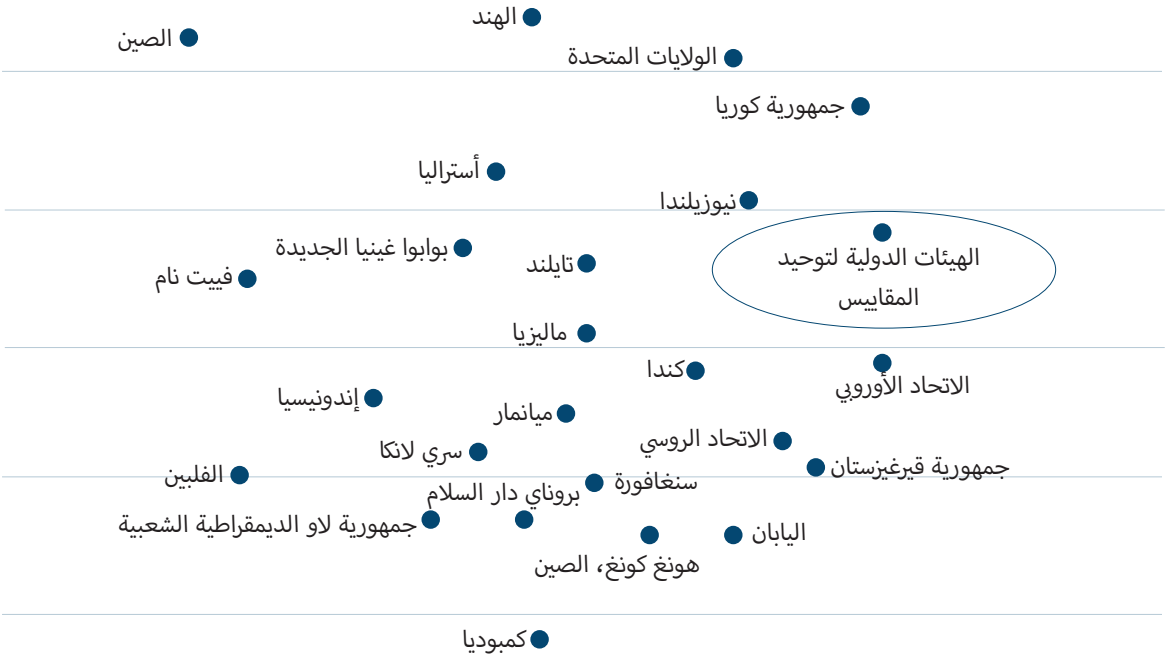

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد، 2019.

مراجع إضافية

ESCAP and UNCTAD (2019). *Asia-Pacific Trade and Investment Report 2019: Navigating Non-Tariff Measures Towards Sustainable Development* (United Nations publication. Sales No. E.19.II.F.14. Bangkok).

10- الآثار على نطاق الاقتصاد: التدابير غير التعريفية في نماذج التوازن العام القابل للحوسبة

للتدابير غير التعريفية آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية (انظر الفصل 6). وتشير المؤشرات، مثل نسبة التغطية، إلى درجة كثافة تنظيم التجارة من خلال التدابير غير التعريفية، ويوضح استخدام المكافئات القيمية كيف تؤثر تلك التدابير على تكاليف التجارة (انظر الفصلين 5 و7). وتُعد نماذج التوازن العام القابل للحوسبة أداة مفيدة في تقييم التأثيرات على نطاق الاقتصاد. فهي تسجل التفاعلات في الاقتصاد بأكمله من خلال ربط القطاعات ببعضها في جداول مدخلات ومخرجات، والربط بين البلدان في جداول التدفقات التجارية.

10-1 مزايا نماذج التوازن العام القابل للحوسبة

يمكن لنماذج الاقتصاد القياسي أن تضع تقديرات للتأثيرات على الواردات والصادرات من خلال فحص التغييرات التنظيمية على المستوى القطاعي. والاقتصار على دراسة قطاع واحد لا يكفي عادة لوضع تلك التقديرات، لأن العديد من الشركات تبيع منتجاتها لشركات أخرى في قطاعات أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي خفض تكاليف استيراد المنسوجات، بتبسيط التدابير غير التعريفية مثلاً، إلى جعل قطاع الملابس في بلد ما أقدر على المنافسة. ويراعي استخدام نماذج التوازن العام القابل للحوسبة تلك الاعتبارات ويقدم تقديرات بشأن العديد من المتغيرات الاقتصادية، مثل الإنتاج، والواردات، والصادرات، وإيرادات التعريفات الجمركية، والأجور، والعمالة، والرفاه العام. وتكمن قيمة هذه النماذج في أنها تسمح بفهمٍ للتفاعل بين مختلف القوى الاقتصادية وفي جعل المقارنة ممكنة بين آثار مختلف السياسات.

10-2 التدابير غير التعريفية في نماذج التوازن العام القابل للحوسبة

يتمثل النموذج المعياري لمشروع تحليل التجارة العالمية في نموذج توازنٍ عام قابل للحوسبة يتسم بالثبات وبتعدد المناطق والقطاعات ويُستخدم على نطاق واسع لتقييم الآثار التي تحدثها تغييرات السياسة التجارية مباشرة في الأسعار (Hertel، 1997). وهو يفترض وجود منافسة كاملة وعودة في جميع الحالات إلى الحجم الاعتيادي. وتوجد أيضاً صيغٌ أعقد لذلك النموذج، مثل التي تفترض وجود منافسة دينامية أو احتكارية. غير أن نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية أو النماذج الأخرى للتوازن العام القابل للحوسبة ليست مصممة لتقييم التدابير غير التعريفية المعقدة.

ويُستخدم في العادة نهجان لإدخال التدابير غير التعريفية في نماذج التوازن العام القابل للحوسبة (انظر Walmsley and Strutt، 2021). ويتضمن النهج الأكثر شيوعاً معاملة التدابير غير التعريفية باعتبارها تعريفات جمركية، ويتعلق النهج الآخر بالتغييرات في الإنتاجية، أو بالصدمات، وينطبق عندما لا تولّد التدابير غير التعريفية عائداً أو ريعاً للحكومة، مثل حالة استخدام العديد من تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، وغيرها من التدابير التنظيمية. ويمكن للتعاون التنظيمي أن يسهم، من خلال التنسيق أو الاعتراف المتبادل، في الحد من الخلافات التجارية ومن التكاليف بدون الحد من الإيرادات الحكومية. وتسمح التقديرات الأخيرة للمكافئات القيمية بالتمييز بين التدابير غير التعريفية التقنية (تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة) والتدابير غير التعريفية التقليدية (الحصص، وتدابير الأسعار)، والتي يشار إليها غالباً بأنها حواجز غير تعريفية. ولذلك، فإن أحدثَ النُهج المتبعة في نماذج التوازن العام القابل للحوسبة تعامل التعاونَ التنظيمي بشأن التدابير التقنية بوصفه صدمات انتاجية، وتعامل أشكال الحدّ من الحواجز غير التعريفية بوصفها تغييرات تعريفية. ويمكن تنفيذ نوعي التغييرات في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف بناء على ما إذا كان الحاجز أو الخلاف يؤثر على جميع البلدان، أو ما إذا كان يمكن تحديد آثاره على المستوى الثنائي. وتُدخل المكافئات القيمية في النموذج لإنشاء محاكاة لحالة غير واقعية، وتكشف الاختلافات بين خط الأساس وبين المحاكاة الأثرَ الاقتصادي المتوقع.

10-3 النتائج المستخلصة من نماذج التوازن العام القابل للحوسبة

يمكن ملاحظة نتيجتين. أولاً، من المرجح أن تكون للتغييرات في التدابير غير التعريفية تأثيراتٌ أكبر بكثير على الاقتصاد من التغييرات في التعريفات الجمركية. فعلى سبيل المثال، يُظهر تحليل نموذج التوازن العام القابل للحوسبة، في ثلاثة سيناريوهات من التكامل الاقتصادي الإقليمي المتزايد في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وعبر منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، أن أثر السيناريو الثالث، الذي يشمل التدابير غير التعريفية، يفوق بكثير أثر السيناريوهين الآخرين اللذين يقتصران على خفض التعريفات الجمركية (الشكل 14).

ثانياً، تؤدي معالجة التدابير غير التعريفية التقنية من خلال التبسيط أو التعاون التنظيمي إلى تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الرفاه. فعلى سبيل المثال، يُظهر تحليلٌ وفق نموذج التوازن العام القابل للحوسبة لتزايد التكامل الاقتصادي الإقليمي داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في ثلاثة سيناريوهات، أن الصغر النسبي لتلك السوق دون الإقليمية يجعل الآثار في إطار السيناريوهين الانغلاقيين الأولين، أقل بكثير من السيناريو الثالث، المنفتح على الخارج (الشكل 15). ويقترح السيناريو الثالث اعتماد المعايير الدولية، وييسر بالتالي التجارة خارج تلك المنطقة الإقليمية ومع بقية أنحاء العالم.

الشكل 14 | منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ: مكاسب الرفاه في ظل سيناريوهات مختلفة تشمل خفض التعريفات الجمركية ومعالجة التدابير غير التعريفية

(بملايين الدولارات)

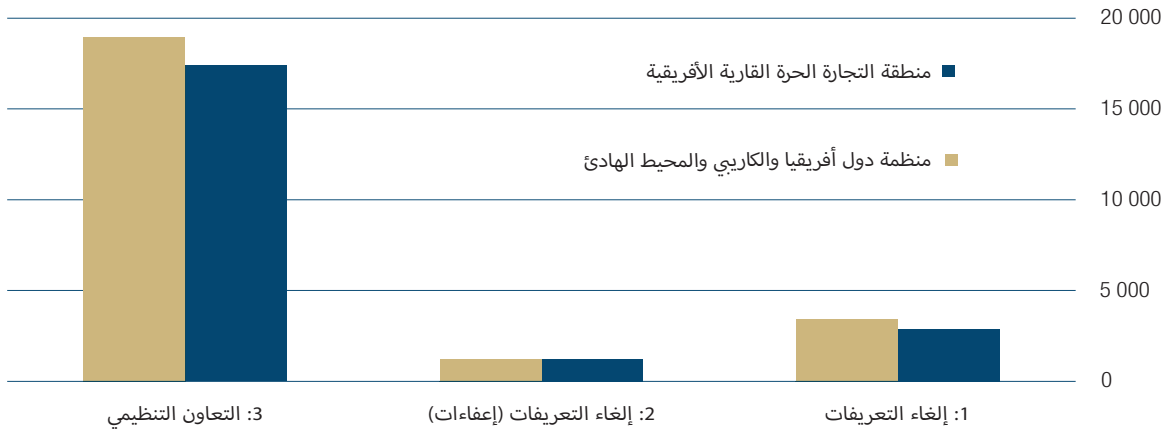

المصدر: Vanzetti, Peters and Knebel، 2017.

ملاحظة: تضمنت السيناريوهات الثلاثة المحاكاة التالية: السيناريو 1، إلغاء جميع التعريفات الجمركية داخل المناطق الإقليمية؛ السيناريو 2، إلغاء جميع التعريفات الجمركية داخل المناطق الإقليمية، مع وجود استثناءات؛ السيناريو 3، التخفيض بمقدار الرُبع داخل المنطقة الإقليمية من التكاليف المرتبطة بتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة من خلال التعاون التنظيمي، وإزالة جميع الحواجز التقليدية، مثل نظام الحصص.

الشكل 15 | الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: مكاسب الرفاه في ظل سيناريوهات مختلفة من التعاون التنظيمي

(بملايين الدولارات)

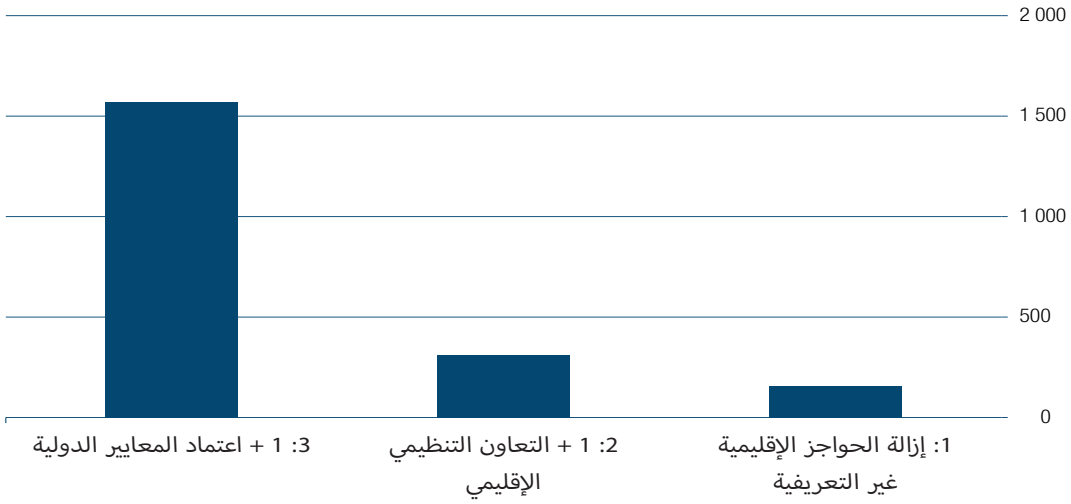

المصدر: الأونكتاد، 2018.

ملاحظة: تضمنت السيناريوهات الثلاثة محاكاة ما يلي: السيناريو 1، إزالة جميع الحواجز التقليدية داخل المنطقة الإقليمية، مثل نظام الحصص؛ السيناريو 2، إزالة جميع الحواجز التقليدية داخل المنطقة الإقليمية، وتعزيز التقارب التنظيمي داخل الجماعة الاقتصادية في مجال التدابير غير التعريفية التقنية؛ السيناريو 3، إزالة جميع الحواجز التقليدية داخل المنطقة الإقليمية وتحقيق تقارب تنظيمي من خلال اعتماد المعايير الدولية، وتيسير التجارة ليس فقط داخل الجماعة الاقتصادية وإنما أيضاً مع بقية أنحاء العالم.

ويسمح التحليل وفق نموذج التوازن العام القابل للحوسبة أيضاً بتقييم التأثيرات على الإنتاج والاستهلاك والعوامل الأولية مثل العمالة ورأس المال والأرض. فعلى سبيل المثال، قيّم Vanzetti وPeters وKnebel (2016) إمكانية تعزيز التعاون التنظيمي داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأظهر ذلك التقييم أن جميع الدول الأعضاء ستحقق مكاسب كبيرة في الدخل والعمالة. وقيّم الأونكتاد (2017) أثر تعزيز التعاون التنظيمي على الأجور والعمالة والاستثمار داخل السوق الجنوبية المشتركة، وأظهر ذلك أن التغييرات التقديرية في معدلات أجور وتوظيف اليد العاملة غير الماهرة ستكون إيجابية في ظل جميع السيناريوهات المفترضة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي السماح لرأس المال بالتنقل بين المناطق، على المدى الطويل، إلى مضاعفة مكاسب الرفاه التي يحققها التعاون التنظيمي. ويمكن أيضاً تحليل أثر إدخال تغييرات على التدابير غير التعريفية المتعلقة بثاني أكسيد الكربون باستخدام نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية (الأونكتاد، 2021).

10-4 تفسير النتائج

تساعد نماذج التوازن العام القابل للحوسبة على تسجيل تفاعلات القطاعات داخل اقتصاد ما وفيما بين المناطق. وهي أداة مفيدة في تقييم آثار التعاون التنظيمي في مختلف جوانب الاقتصاد وفي الحد من الحواجز غير التعريفية. ومع ذلك، تتوقف النتائج إلى حد كبير على الافتراضات التي يُستند إليها عند إدخال التدابير غير التعريفية في النماذج، إلى جانب افتراضات النمذجة الأخرى. وهذه النماذج لا تسجل الفوائد المباشرة للتدابير غير التعريفية، والتي غالباً ما تكون مرتبطة بأهداف السياسة العامة. ولذلك يجب تفسير النتائج بحذر. وتُعتبر نماذج التوازن العام القابل للحوسبة، مع ذلك، أداة قوية في فهم الآثار المعقدة للتدابير غير التعريفية فهماً أفضل.

10-5 مراجع إضافية

Hertel TW (1997). *Global Trade Analysis: Modelling and Applications*. Cambridge University Press.

UNCTAD (2017). *Non-Tariff Measures in Mercosur: Deepening Regional Integration and Looking Beyond* (United Nations publication. New York and Geneva).

UNCTAD (2018). *Regional Integration and Non-Tariff Measures in the Economic Community of West African States* (United Nations publication. New York and Geneva).

UNCTAD (2021). A European Union carbon border adjustment mechanism: Implications for developing countries. Available at https://unctad.org/webflyer/european-union-carbon-border-adjustment-mechanism-implications-developing-countries.

Vanzetti D, Peters R and Knebel C (2016). Sand in the wheels: Non-tariff measures and regional integration in the Southern African Development Community. Policy Issues in International Trade and Commodities Research Study Series No. 71. UNCTAD.

Vanzetti D, Peters R and Knebel C (2017). Non-tariff measures: Lifting Continental Free Trade Area and African, Caribbean and Pacific trade to the next level. Research Paper No. 14. UNCTAD.

Walmsley T and Strutt A (2021). A comparison of approaches to modelling non-tariff measures. *Journal of Global Economic Analysis*. 6(1).

11- التدابير غير التعريفية من منظور جنساني

تُعتبر التدابير غير التعريفية محايدة جنسانياً، إلا أن آثارها على النساء والرجال ليست متطابقة. كما أن الرجال والنساء لا يستفيدون على قدم المساواة من مستويات الحماية التي يتيحها استخدام التدابير غير التعريفية. ويفرض الامتثال للتدابير غير التعريفية أعباء مختلفة على النساء والرجال (الشكل 16). وتُظهر الأبحاث أن النساء يواجهن حواجز في التجارة أكثر من الرجال، مما يضعهن في وضع غير مواتٍ كتاجرات و/أو رائدات أعمال، وكعاملات ومستهلكات (الأونكتاد، 2022).

الشكل 16 | التدابير غير التعريفية ونوع الجنس: نهج ذو مستويين

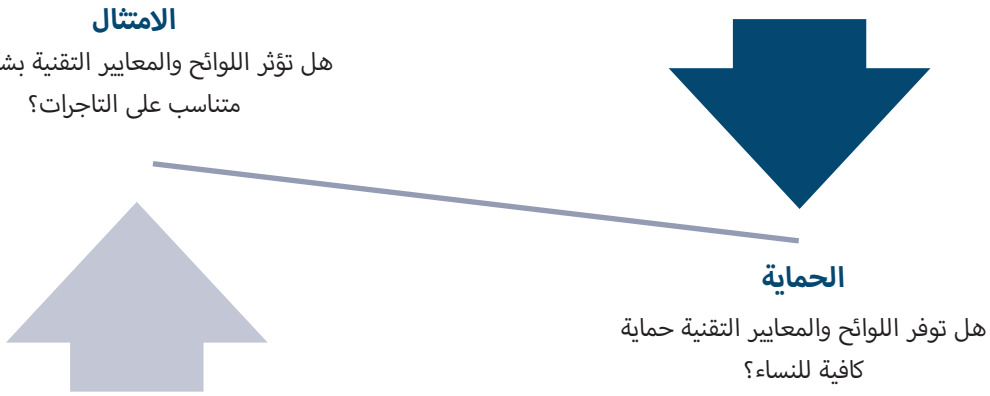

المصدر: الأونكتاد، 2022.

11-1 العوائق الرئيسية التي تواجهها التاجرات و/أو رائدات الأعمال

قد تتأثر النساء بشكل غير متساو باللوائح التقنية بسبب ارتفاع تكاليف الامتثال لها وبسبب وجود هياكل اجتماعية منحازة جنسانياً. فالنساء محرومات بشكل غير متناسب من فرص الوصول إلى الموارد، مثل الأرض، ورأس المال، والبنية التحتية الملائمة. كما أن التدابير غير التعريفية تولّد تكاليف ثابتة مرتبطة بالتجارة، مما يُبعدها نسبياً عن متناول الشركات الصغيرة. ومقارنة بالشركات التي يديرها رجال، تكون مؤسسات الأعمال التي تديرها نساء أصغر حجماً نسبياً، وأقرب إلى القطاع غير النظامي، وأقل قدرة على الوصول إلى التمويل. وتواجه تلك الشركات بالتالي صعوبات أكبر في الامتثال للتدابير غير التعريفية، وقد تُحرم بذلك من اغتنام الفرص المربحة التي يتيحها الوصول إلى الأسواق الدولية. ومن القيود المهمة الأخرى عدم التكافؤ في تحمّل الواجبات المنزلية، الذي يحد من وقت المرأة وقدراتها، ونقصُ المهارات والخبرات، الذي يجعل من الصعب على التاجرات فهم مجموعات اللوائح التقنية المعقدة والامتثال لها. ويشكل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية التي قد تكون مبعثرة عبر عدة مؤسسات صعوبة للمرأة التي تفتقر إلى الوقت، وإلى إمكانية الوصول إلى التدريب، وإلى الشبكات الاجتماعية، وإلى الإنترنت ومعرفة استخدامها بشكل مناسب. وقد تتعرض النساء أيضاً لمستويات أعلى من سوء المعاملة من قبل مسؤولي السوق والحدود. وأخيراً، تكون المرأة ممثلة أكثر في القطاعات التي تشهد نسبة أكبر من التدابير غير التعريفية، مثل الأغذية، والمنسوجات، والأحذية، أي أن الشركات التي تقودها نساء والتي تصدّر منتجات مشمولة بهذه القطاعات تخضع حسب المرجح لقدر أكبر من التدابير غير التعريفية.

11-2 العوائق الرئيسية التي تواجهها المرأة العاملة

كثيراً ما تتعرض المرأة، بصفتها عاملة، لمخاطر تهدد صحتها وسلامتها إذا كانت اللوائح والمعايير التقنية لا توفر حماية كافية في مكان العمل. ويرجع ذلك أساساً إلى أن اللوائح والمعايير المتعلقة بمعدات العمل ومعدات الحماية الشخصية تُصمم عادة للرجال، فتُعطى المرأة العاملة معدات أصغر حجماً وليس معدات مصممة للنساء. وعدم مراعاة الفروق الجسدية هذا يمكن أن يؤثر سلبياً على

سلامة المرأة. ويضاف إلى ذلك أن القطاعات التي تعمل فيها نسب كبيرة من النساء، مثل الزراعة وصيد الأسماك والملابس، تقل فيها عادة القواعد التنظيمية وتدابير الأمان التي تحمي صحة العمال في مكان العمل، لا سيما في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً. ومن الأمثلة على ذلك، قطاع صناعة الملابس الذي يتعرض فيه العمال لدرجات حرارة عالية ومواد كيميائية ضارة؛ وقطاع صيد الأسماك في غرب أفريقيا الذي تتخصص فيه النساء في تدخين الأسماك بما فيه من مخاطر صحية نتيجة التعرض طويلاً للدخان المنبعث.

11-3 العوائق الرئيسية التي تواجهها المرأة كمستهلِكة

يمكن للوائح الفنية، إذا لم تكن مراعية للاعتبارات الجنسانية، أن تؤثر على صحة المرأة ورفاهها. فعلى سبيل المثال، يستجيب كل من الرجال والنساء بشكل مختلف للعلاجات الصيدلانية، غير أن قطاع الصيدلة لا يأخذ في اعتباره عموماً الفروق بين الجنسين؛ وقد لا تراعي اللوائح التقنية المتعلقة بأحزمة الأمان احتياجات النساء بشكل كافٍ، فيؤدي ذلك إلى تعرضهن لإصابات أكثر خطورة في حوادث السيارات. ويمكن أيضاً أن تمثل القطاعات التي لا تكون فيها القواعد التنظيمية عادة بنوعية مناسبة أو بقدر كاف، مثل مستحضرات التجميل، حيث تشكل النساء نسبة كبيرة من المستهلكين، مخاطر أكبر على صحة المرأة وسلامتها. وفي المقابل، يمكن لكثرة التدابير غير التعريفية بشأن منتجات تستخدمها النساء عموماً، مثل الفوط والسدادات الصحية، والحفاضات، وبطانات الحفاضات، أن تحد من وصول النساء إلى تلك السلع. وتنشأ هذه المشاكل لأسباب منها أن المرأة غير ممثلة في كثير من الأحيان تمثيلاً كافياً في عمليات وضع اللوائح والمعايير التقنية.

11-4 جعل التدابير غير التعريفية مستجيبة للاعتبارات الجنسانية

نظراً للتحديات الرئيسية التي تواجهها المرأة في أدوارها المختلفة وفي سياق الامتثال للتدابير غير التعريفية، يتطلب تعميم مراعاة المنظور الجنساني استعراضاً متعدد الأبعاد لتصميم التدابير غير التعريفية، وتنفيذها، والامتثال لها، بشكل يحول دون تأثيرها سلباً على النساء، وذلك على المستويات التالية:

- التصميم: من المهم تحقيق مستوى أعلى من تمثيل النساء وخبراء الشؤون الجنسانية في المؤسسات التنظيمية ومؤسسات وضع المعايير، ممن يمكنهم تقييم أثر اللوائح ذات الصلة على المرأة تقييماً دقيقاً، ومن الممكن أن يسهم ذلك أيضاً في تحسين التنظيم في القطاعات التي تهيمن عليها المرأة؛ ويَظهر أحد الأمثلة على تطوير المعايير المراعية للمنظور الجنساني في وضع معايير ملابس النساء، على يد مكتب جنوب أفريقيا للمعايير وهو أحد الموقعين على الإعلان بشأن المعايير، ووضع المعايير المراعية للاعتبارات الجنسانية، الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛
- التنفيذ: لضمان عدم تأثر النساء بشكل غير متناسب، يمكن التوصل إلى تنفيذ التدابير غير التعريفية تنفيذاً ملائماً من خلال بناء قدرات المعنيين بذلك التنفيذ من الوكالات الحكومية، وهيئات وضع المعايير، وموظفي الجمارك والتفتيش، وكذلك بتوظيف مزيد من النساء كضابطات جمارك وتفتيش، وتعيينهن في مناصب صنع القرار، مما يمكن أن يساعد في تمكين المرأة التاجرة؛
- الامتثال: يتطلب تحسينُ الامتثال للتدابير غير التعريفية التركيز في بناء القدرات على مجالات مثل تنمية المهارات، والوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتجارة؛ ويمثل الحوار بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة جداً في سياق المساواة بين الجنسين، إلى جانب تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتيسير أنشطة المرأة في التجارة، وتحسين وصولها إلى التمويل؛ ويمكن في هذا الصدد دعم المساواة بتيسير وصول المرأة إلى منصات الإبلاغ عن الشكاوى من معوقات التجارة، بما في ذلك المضايقة، مثل آلية الإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية ورصدها وإزالتها، التي أنشأها الاتحاد الأفريقي بدعم من الأونكتاد لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وأخيراً، ونظراً إلى أن السياسات التجارية تؤثر بشكل مختلف على النساء والرجال بسبب وجود هياكل اجتماعية متأثرة باعتبارات جنسانية، من المهم عدم التعامل مع برامج تعزيز امتثال المرأة للتدابير غير التعريفية بمعزل عن غيرها من البرامج. وينبغي القيام ببناء القدرات التي تركز على الامتثال للتدابير غير التعريفية جنباً إلى جنب مع تطوير سياسات اجتماعية هادفة.

11-5 مراجع إضافية

UNCTAD (forthcoming). *Neutral Policies, Uneven Impact: Non-Tariff Measures Through a Gender Lens* (United Nations publication. New York and Geneva).

12 -التدابير غير التعريفية والبيئة

كثيراً ما تضع التدابير غير التعريفية قواعد تنظيمية تحدد خصائص المنتجات، وعمليات الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، وتقوم بالتالي بدور مهم في استجابة السياسات الدولية والوطنية للتحديات البيئية. وترد إشارات إلى حماية البيئة في التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية: فالفصول ألف، وباء، وهاء، ولام تشمل محظورات الاستيراد الرامية إلى حماية صحة النبات والحيوان، والترخيص الإلزامي لأسباب بيئية، والدعم الذي تقدمه الحكومة إلى المنتجين والمستهلكين بغرض حماية البيئة. وترد حماية البيئة، كأحد الأهداف، في حوالي 10 في المائة من جميع التدابير التي تم الإخطار بها بموجب الاتفاق المتعلق بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة (الأونكتاد، 2016). وترتبط نسبة مماثلة من جميع التدابير غير التعريفية ارتباطاً مباشراً بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد، 2019). ويتضمن هذا الفصل ثلاثة أمثلة على عمل الأونكتاد في مجال التدابير غير التعريفية والبيئة.

12-1 التدابير غير التعريفية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

تتضمن مصفوفة منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير التجارية المتخذة وفقاً لمجموعة مختارة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (منظمة التجارة العالمية، 2021) 15 اتفاقاً دولياً تتضمن أحكاماً لمراقبة التجارة بهدف تجنب الإضرار بالبيئة. وتغطي هذه الاتفاقات مجموعة واسعة من القضايا، تمتد من الأنواع المهددة بالانقراض إلى المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وإدارة النفايات عبر الحدود. ويشكل تحويلها إلى قوانين وطنية مصدراً مهماً للتدابير غير التعريفية المتعلقة بحماية البيئة. وقام الأونكتاد، كجزء من مبادرته المتعلقة بالشفافية، بمسح للتدابير غير التعريفية الواردة في العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، تشمل اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة 13 تدبيراً من التدابير غير التعريفية تندرج تحت ثلاثة من فصول التصنيف الدولي وتؤثر بشكل مباشر على التجارة في 45 منتجاً على مستوى الأرقام الستة للنظام المنسق (الجدول 5). وتمثل التدابير الرامية إلى التحكم في كمية المنتجات المستوردة والمصدرة أكثر من نصف جميع التدابير غير التعريفية المذكورة في الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، يُبرز إدراجُ الحواجز التقنية للتجارة، مثل شروط التوسيم وإمكانية التتبع، أهمية اللوائح التقنية في جهود حماية البيئة.

الجدول 5 | نظرة عامة على التدابير غير التعريفية الواردة في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

الفصل		أنواع التدابير	عدد التدابير
باء	الحواجز التقنية أمام التجارة	الشروط المتعلقة بالتوسيم	1
		شروط إمكانية التتبع (بما في ذلك توزيع المنتجات وتحديد مواقعها بعد التسليم)	2
هاء	القيود الكمية	تدابير التحكم في الكميات	3
عين	التدابير المتعلقة بالتصدير	تدابير تقييم الامتثال فيما يتعلق بالتصدير (بما في ذلك عملية التصديق من طرف البلد المصدر)	3
		القيود على كميات الصادرات	4

المصدر: الأونكتاد.

12-2 التدابير غير التعريفية ومصائد الأسماك

يُعد حظر الاستيراد الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على المأكولات البحرية من سري لانكا، بسبب إخفاقاتها المنهجية في التصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مثالاً على آثار التدابير غير التعريفية المتعلقة بالبيئة على البلدان المصدرة. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد (2019) باستكشاف أداء قطاع تصدير المأكولات البحرية في سري لانكا قبل فرض الحظر وأثناءه وبعده. ويمثل الاتحاد الأوروبي أكبر سوق لصادرات سري لانكا من المأكولات البحرية، وقد أدى ذلك الحظر إلى انخفاض حاد في أسعار بيع الأسماك بالجملة في ذلك البلد. وانخفض أيضاً عدد فرص العمل في مصائد الأسماك البحرية بنسبة 10 في المائة، وانخفضت نفقات أسر الصيادين المعيشية بنسبة 31 في المائة، واضطر الكثير منها إلى رهن ممتلكاتها. واستجابة لذلك، وضعت حكومة

سري لانكا عدداً من اللوائح التقنية المحلية التي كانت لها آثار إيجابية على الاستدامة. وفي عام 2017، حققت سلطات قطاع صيد الأسماك امتثالاً بنسبة 82 في المائة لمعايير لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي. وأمكن أيضاً التخفيض بنسبة وصلت إلى 85 في المائة من توغل الصيادين في البحار الإقليمية الأجنبية، ومن معدلات ايقافهم في بلدان أجنبية، وذلك من خلال استخدام نظام مراقبة السفن، وبرامج توعية الصيادين، وتفتيش القوارب في الموانئ وفي عرض البحر. ولم يعزز نظامُ مراقبة السفن فقط منعَ الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وإنما قلّل أيضاً من المخاطر التي يتعرض لها الصيادون، بإتاحة استخدامهم له لتلقي المعلومات عن الطقس، والتنبؤ بمناطق الصيد، وبتوجيه نداءات الاستغاثة. ويوضح هذا المثال أن استحداث تدابير غير تعريفية تتعلق بالبيئة في أسواق الاستيراد الرئيسية يمكن أن يؤدي إلى تبني ممارسات الإنتاج المستدام في البلدان المصدرة، وأنه يمكن لمثل تلك الشروط أن تُحدث مزيجاً من الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

12-3 التدابير غير التعريفية والحد من التلوث البلاستيكي

يقوم عدد متزايد من البلدان باتخاذ تدابير غير تعريفية لمنع استخدام بعض أنواع البلاستيك وضمان الإدارة المستدامة للنفايات البلاستيكية. ومن أكثر التدابير المعتمدة، خاصة في أفريقيا، فرض حظر على الأكياس البلاستيكية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2018). فقد فرضت كينيا في عام 2017، على سبيل المثال، حظراً على إنتاج الأكياس البلاستيكية وتجارتها واستخدامها. وهو مثال على التعامل بصرامة مع المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام في أفريقيا. وأدى ذلك الحظر، بما تضمّنه من غرامات باهظة واحتمال سجن المخالفين، إلى انخفاض سريع في النفايات البلاستيكية. غير أن ذلك تحقق بتكلفة كبيرة؛ فبعد أن كانت كينيا منتجاً ومصدراً رئيسياً للبلاستيك في المنطقة، ولها 176 شركة منتجة للبلاستيك، أسفر الحظر عن خسارة ما يصل إلى 60 ألف وظيفة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد، 2019). وبعد الحظر، بدأت الواردات غير القانونية من البلدان المجاورة تظهر، وحثت حكومة كينيا جيرانها على اتخاذ تدابير مماثلة للتصدي للتلوث البلاستيكي. وهذا يُبرز الحاجة إلى التعاون الإقليمي في مجال التدابير غير التعريفية المتعلقة بالبيئة.

12-4 مواقع شبكية مفيدة

WTO (2021). Matrix on trade-related measures pursuant to selected multilateral environmental agreements. Available at https://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/envir_matrix_e.htm.

12-5 مراجع إضافية

ESCAP and UNCTAD (2019). *Asia-Pacific Trade and Investment Report 2019: Navigating Non-Tariff Measures Towards Sustainable Development* (United Nations publication. Sales No. E.19. II. F.14. Bangkok).

Fugazza M (2017). Fish trade and policy: A primer on non-tariff measures. Research Paper No. 7. UNCTAD.

UNCTAD (2016). *Trading into Sustainable Development: Trade, Market Access and the Sustainable Development Goals* (United Nations publication. New York and Geneva).

United Nations Environment Programme (2018). *Single-use Plastics: A Road Map for Sustainability* (Nairobi).

13- التدابير غير التعريفية خلال الجائحة

في الفترة من كانون الثاني/يناير 2020 إلى آب/أغسطس 2021، اتخذ أكثر من 145 بلداً حوالي 440 تدبيراً متعلقاً بالتجارة تصدياً لجائحة كوفيد-19، منها 27 في المائة تدابير تعريفية و73 في المائة تدابير غير تعريفية. وفي حين أن معظم التغييرات المتعلقة بالتعريفات كانت ترمي إلى تيسير التجارة، فإن التدابير غير التعريفية المفروضة حديثاً كانت في كثير من الأحيان مقيّدة للتجارة (الشكل 17).

الشكل 17 | التدابير التجارية المتعلقة بالجائحة

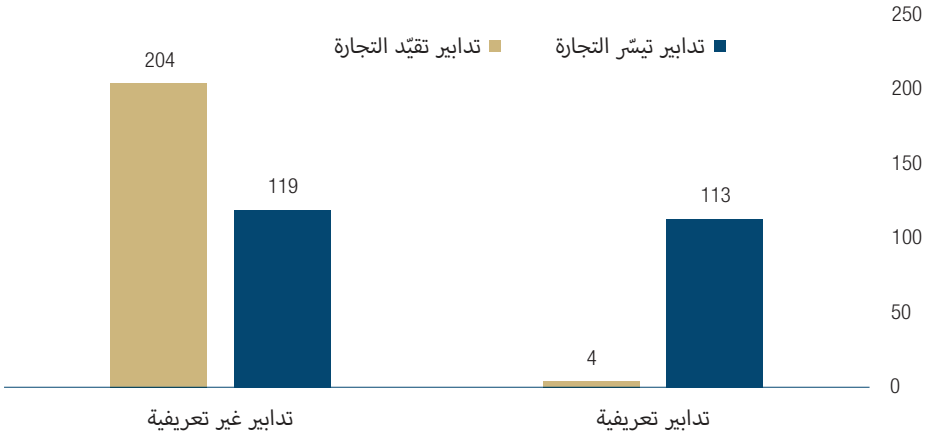

المصدر: Lee and Prabhakar، 2021.

13-1 أنواع التدابير غير التعريفية المفروضة خلال الجائحة

كانت أكثر أنواع التدابير غير التعريفية استخداماً خلال الجائحة هي حظر التصدير (عين 31)، تليها تدابير تقييد التجارة الأخرى مثل شروط التصدير المتعلقة بالتراخيص، أو التصاريح، أو التسجيل (عين 33)، وحظر الواردات لأسباب تتعلق بالصحة والصحة النباتية (ألف 11). ومع ذلك، اتخذت البلدان أيضاً تدابير لتيسير التجارة مثل الإعفاءات من الضرائب والرسوم، والتخفيضات، والحوافز الضريبية الأخرى (لام 41)، والتخفيف من اللوائح المتعلقة بشروط دفع قيمة الواردات (زاي 4)، والتخفيف من شروط الترخيص (هاء 125) (الشكل 18).

الشكل 18 | التدابير غير التعريفية المستخدمة بكثرة

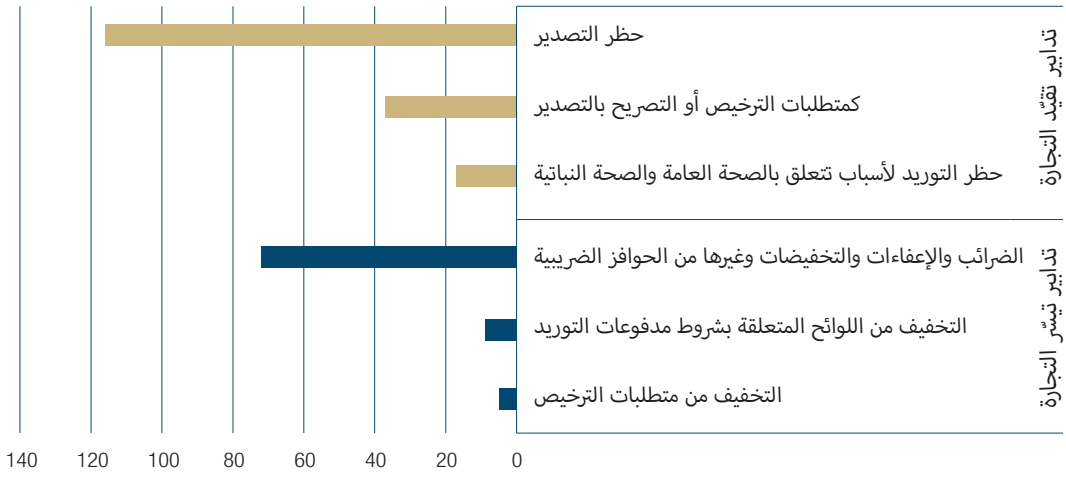

المصدر: Lee and Prabhakar، 2021.

2-13 المنتجات المتأثرة والأهداف التنظيمية

استهدفت التدابير غير التعريفية أساساً فئتين هما المنتجات الطبية ومنتجات الحماية الشخصية، التي مثلت 73 في المائة من المنتجات المتأثرة، والمنتجات الغذائية الأساسية، التي مثلت 15 في المائة (الشكل 19). وهذا يعكس هدف البلدان الرئيسي من استخدام التدابير غير التعريفية، وهو ضمان توافر السلع الأساسية محلياً، بالحد من الصادرات وتشجيع الواردات في هاتين المجموعتين من المنتجات. وتمثلت الأهداف الأخرى في الحد من انتشار الفيروسات وضمان جودة المنتجات وسلامتها (الشكل 20).

الشكل 19 | فئات المنتجات المستهدفة بالتدابير غير التعريفية

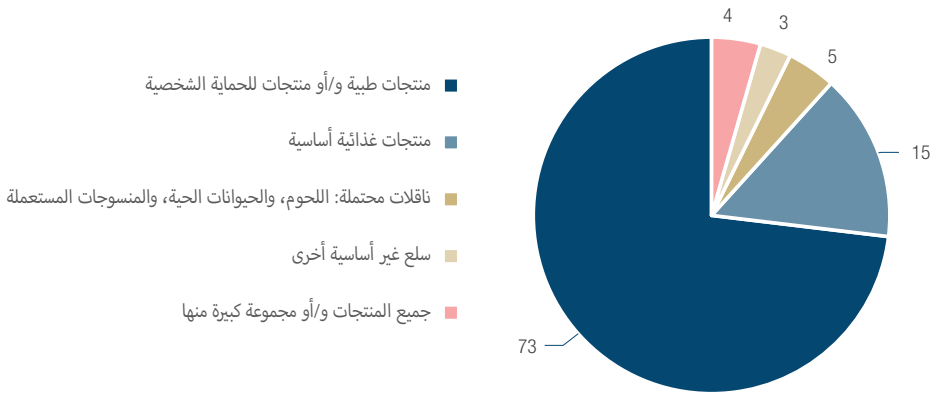

المصدر: Lee and Prabhakar، 2021.

الشكل 20 | أهداف التدابير غير التعريفية

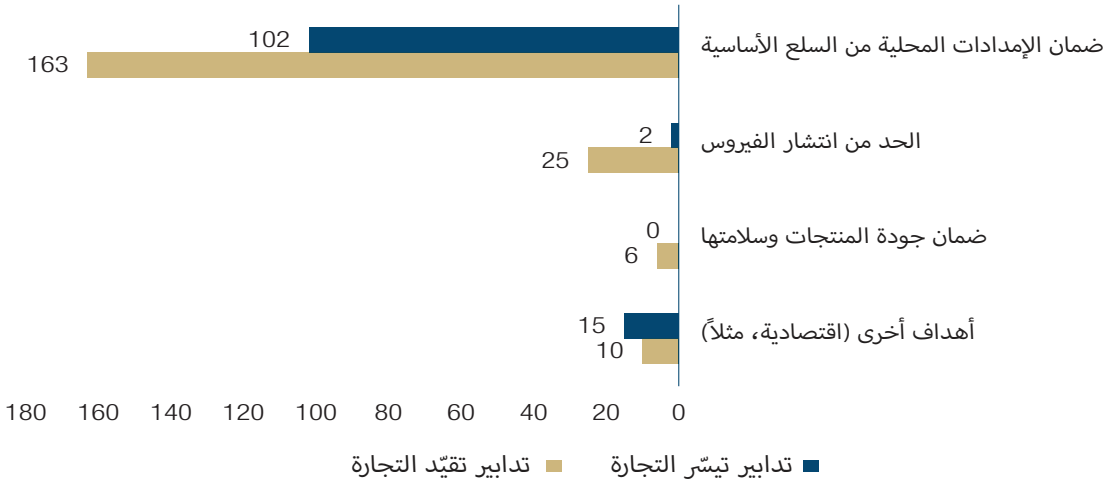

المصدر: Lee and Prabhakar، 2021.

وتصمَّم معظم التدابير غير التعريفية لتكون مؤقتة، ولكن أُبلغ عن أن أكثر من نصف التدابير التي اعتُمدت حديثاً كان لا يزال سارياً في آب/أغسطس 2021. وبالرغم من أنه قد يلزم اتخاذ تدابير مؤقتة للتصدي بسرعة وبمرونة للحالات الطارئة، فإنه ينبغي لتلك التدابير أن تكون أيضاً هادفة ومتناسبة وشفافة ومتسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ومن المهم إبقاء التدفقات التجارية مفتوحة وسلاسل التوريد متواصلة، وتفادي تحوّل تلك التدابير إلى حواجز لا لزوم لها أمام التجارة (انظر الأونكتاد، 2021).

13-3 مواقع شبكية مفيدة

UNCTAD (2021). COVID-19 and NTMs. Available at https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/covid-19-and-ntms.

13-4 مراجع إضافية

Lee S and Prabhakar D (2021). COVID-19 non-tariff measures: The good and the bad, through a sustainable development lens. Research Paper No. 60. UNCTAD.

UNCTAD (2021). The Bridgetown Covenant: From inequality and vulnerability to prosperity for all. TD/541/Add.2. Geneva. 10 November.

14- مجموعة أدوات لتقييم فعالية التدابير غير التعريفية من حيث التكلفة

تحتاج مؤسسات الأعمال بشكل متزايد إلى الامتثال للعديد من الإجراءات والشروط عند الاستيراد والتصدير. ويمكن أن تتسبب التدابير غير التعريفية في زيادة مفرطة في تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. وتمثل التدابير غير التعريفية التي لا تصمَّم بشكل جيد أو لا تنفَّذ بكفاءة أعباء إدارية ومالية على كل من الحكومات والقطاع الخاص. وقد تؤثر سلباً على التجارة الدولية وعلى المستهلكين في شكل أسعار أعلى للمنتجات. وكثفت الحكومات سعيها إلى تبسيط التدابير غير التعريفية، بهدف تيسير التجارة وتخفيض تكاليف مؤسسات الأعمال. غير أن هذه المسألة لها وجهان، فالتدابير غير التعريفية تنطوي على تكاليف تنفيذ وامتثال، ولكنها ضرورية في العادة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأهداف السياسة العامة الأخرى. ومن الضروري تحقيق توازن بين تكاليف تلك التدابير وفوائدها التنظيمية.

14-1 مجموعة أدوات لتقييم فعالية التدابير غير التعريفية من حيث التكلفة

صُممت مجموعة الأدوات هذه لتكون إطار عمل يساعد صناع السياسات في إيجاد توازن بين التكاليف والفوائد، وهي تتضمن أدوات ونماذج، وتتضمن ثلاث ركائز استعراض أساسية (الشكل 21). ويعتمد استخدام مجموعة الأدوات هذه على المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة ويتطلب امتثالاً للتدابير غير التعريفية واشرافاً على تنفيذها يومياً. والهدف منها هو تبسيط التدابير غير التعريفية لتحقيق أهداف السياسة العامة بأقل تكلفة ممكنة. وتستهدف مجموعة الأدوات استعراض التدابير غير التعريفية المطبقة على مُدخل وسيط واحد في سلسلة قيمة أو قطاع ذي أهمية اقتصادية وسياسية وطنية، ويمكن توسيع العملية لتشمل عدة قطاعات. والهدف من ذلك هو تعزيز القدرة التنافسية والقيمة المضافة في القطاع المحدد، وكذلك تيسير إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية. وتقوم مجموعة الأدوات هذه على نظرة متكاملة تراعي جميع التدابير غير التعريفية التي تنطبق في نفس الوقت على المنتجات المشمولة بالاستعراض، وطريقة تنفيذ تلك التدابير والامتثال لها.

الشكل 21 | مجموعة أدوات لتقييم فعالية التدابير غير التعريفية من حيث التكلفة: ركائز الاستعراض الرئيسية

المصدر: الأونكتاد، 2021أ.

14-2 مجموعة أدوات لتقييم فعالية التدابير غير التعريفية من حيث التكلفة: نهجٌ في خمس خطوات

تتبع مجموعة الأدوات هذه نهجاً من خمس خطوات لاستعراض التدابير غير التعريفية، كالتالي: إجراء تقييم لسلسلة القيمة لتحديد المدخلات الوسيطة المدرجة ضمن سلسلةٍ موضع الاهتمام، ومسح التدابير غير التعريفية المنطبقة باستخدام قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية؛ وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين، أي الوكالات الحكومية المسؤولة عن تصميم وإنفاذ التدابير غير التعريفية

قيد الدراسة، والشركات الخاضعة للقواعد التنظيمية وغيرها من الوكالات الحكومية ذات الصلة؛ والتعاون مع أصحاب المصلحة هؤلاء من خلال مجموعات التركيز والمقابلات والدراسات الاستقصائية المتعمقة، والتقييمات التفصيلية لتكلفة الامتثال والتنفيذ؛ وتجميع وتحليل هذه المناقشات لتحديد القضايا والتحديات المتعلقة بالامتثال والتصميم والتنفيذ؛ وتوليد خيارات على صعيد السياسة العامة لمعالجة المشاكل التي وقع تحديدها ودفع الإصلاح قدماً (الشكل 22). وللقيام بهذه الخطوات، يمكن استخدام الأدوات التالية: الاستقصاء بالعينات؛ والمبادئ التوجيهية لإجراء المقابلات المعمقة؛ والمبادئ التوجيهية لمناقشات مجموعات التركيز؛ والجدول التفصيلي لتقييم التكلفة؛ والنُهج المحتملة لتحليل مدخلات أصحاب المصلحة؛ وطرق توليد خيارات السياسة العامة المناسبة. ويستغرق التنفيذ في المتوسط ما بين 4 أشهر و12 شهراً بحسب عدد المنتجات، وعدد التدابير غير التعريفية، وعدد الشركات و/أو الوكالات التي تُجرى معها مقابلات.

الشكل 22 | مجموعة أدوات لتقييم فعالية التدابير غير التعريفية من حيث التكلفة: نهج النشر في خمس خطوات

الخطوة 1: اختيار المدخلات الوسيطة ومسح التدابير غير التعريفية	الخطوة 2: تحديد أصحاب المصلحة	الخطوة 3: مشاركة أصحاب المصلحة (مستوى الوكالة ومستوى الشركة)	الخطوة 4: تحليل مدخلات أصحاب المصلحة	الخطوة 5: خيارات السياسة العامة
اختيار المدخلات الوسيطة	القطاعان العام والخاص	المستوى الأول: الاستقصاءات الأولية	وثيقة النتائج الأولية	تقرير التقييم النهائي وخيارات السياسة العامة
مسح التدابير غير التعريفية		المستوى الثاني: حلقة العمل الافتتاحية	التصديق الأولي على النتائج	التصديق
		المستوى الثالث: المقابلات المتعمقة		
		المستوى الرابع: تقدير التكلفة التفصيلي		

المصدر: الأونكتاد، 2021أ.

14-3 النتائج المتوقعة

توجِّه مجموعةُ الأدوات المستخدمين إلى وضع تدابير غير تعريفية جيدة التصميم وتلبي أهداف السياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، مع التخفيف من أعباء القطاع الخاص. وتمهّد العملية التشاركية مع أصحاب المصلحة المتعددين، الرامية إلى وضع توصيات السياسة العامة، الطريقَ أمام تنفيذ الإصلاحات وتطبيق الممارسات التنظيمية الجيدة على نطاق أوسع. ويتسم تصميم مجموعة الأدوات بالمرونة عموماً، ويعطي لمستخدميها حرية تكييفها وفق احتياجاتهم، ووقتهم المتاح، وميزانياتهم، واهتماماتهم السياسية. ويمثل الالتزام السياسي القوي، والمشاركة النشطة من جانب أصحاب المصلحة المحوريْن الأساسيين في مجموعة الأدوات هذه.

14-4 مراجع إضافية

UNCTAD (2020a). Assessing cost effectiveness of non-tariff measures: A toolkit. Available at https://unctad.org/webflyer/assessing-cost-effectiveness-non-tariff-measures-toolkit.

UNCTAD (2020b). Assessing cost effectiveness of non-tariff measures: A toolkit - A case study in Kenya. Available at https://unctad.org/webflyer/assessing-cost-effectiveness-non-tariff-measures-Kenya.

15- بناء القدرات وأكاديمية الأونكتاد الإلكترونية للتدابير غير التعريفية

يقدم الأونكتاد دورات دراسية متنوعة عبر الإنترنت حول التدابير غير التعريفية، فضلاً عن دورات تدريبية وجهاً لوجه مصممة لفئات متنوعة من المتدربين، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون، والتجار، والباحثون، وعامة الناس.

وتغطي الأكاديمية الإلكترونية للتدابير غير التعريفية عدة مواضيع، كالتالي:

- دورة للموظفين التنفيذيين عن التدابير غير التعريفية تتضمن مدخلاً موجزاً للتدابير غير التعريفية ولمحة عامة عن عمل الأونكتاد بشأن هذا الموضوع؛
- جمع البيانات عن التدابير غير التعريفية، بهدف فهم تصنيفها الدولي وجمع البيانات عنها؛
- التحليل الاقتصادي للتدابير غير التعريفية، وتوفير أدوات الاقتصاد القياسي اللازمة لتقييم آثار تلك التدابير على التجارة والرفاه؛
- معلومات عن التدابير غير التعريفية والجائحة، تعرّف بهذه المسألة وتقترح على الحكومات إجراءات لتنسيق سياساتها وخطط عمل لتصديها للجائحة وللمساعدة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي؛ وتقدَّم هذه الدورة باللغتين الإنكليزية والإسبانية وبالتعاون مع جمعية التكامل الأمريكية اللاتينية؛
- دورات أُعدت وتقدَّم في شراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك دورات عن التدابير غير التعريفية والتنمية المستدامة، وعن التفاوض بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية في أوقات الأزمات والجوائح.

وبإمكان معظم أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص الاستفادة من الدورة المخصصة للموظفين التنفيذيين التي تمثل مدخلاً للتدابير غير التعريفية وآثارها على سنّ القوانين، والمفاوضات، والدعم المتاح من الأونكتاد. وتتضمن الدورة التدريبية حول جمع البيانات عن التدابير غير التعريفية المعرفة التي يحتاجها المسؤولون الحكوميون والمحللون لتعزيز الشفافية التنظيمية. وبإمكان الباحثين تعزيز خبراتهم في التحليل الكمي للتدابير غير التعريفية وآثارها على التجارة من خلال الدورة التدريبية بشأن التحليل الاقتصادي للتدابير غير التعريفية.

وكثيراً ما يستجيب الأونكتاد لطلبات الحكومات تنظيم دورات تدريبية مخصصة عن التدابير غير التعريفية والمواضيع ذات الصلة. ونظم خبراء الأونكتاد في مجال التدابير غير التعريفية دورات تدريبية مباشرة للحكومات في جميع أنحاء العالم في إطار عدة مشاريع. وفي السنوات الأخيرة، قام الأونكتاد بأنشطة لبناء القدرات في الدول الجزرية في المحيط الهادئ، وفي الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وتقدَّم الدورات التدريبية على فترات غير منتظمة. ولتلقي إشعارات بتنظيم الدورات القادمة، يمكن لأصحاب المصلحة المهتمين الإعراب عن اهتمامهم بذلك بتوجيه مراسلة بالبريد الإلكتروني إلى ntm.training@unctad.org.

مواقع شبكية مفيدة

UNCTAD (2021). UNCTAD electronic learning on trade. Available at https://elearningtrade.unctad.org.

unctad.org/tab

Photo credit: Adobe Stock © momius, © Pawinee, © Sevennylour, © Pgallery, © Daniel Jedzura, © Robert, © Vitali Vodolazsky

Printed at United Nations, Geneva – 2119427 **(A)** – March 2022 – 72 – **UNCTAD/DITC/TAB/2021/3**